SUDAN DEMOCRACY FIRST GROUP المجمـــوعة السودانيـــة للديمقراطيـــة أولاً

Zawaya زوايا

ZAWAYA JOURNAL | VOLUME 1| ISSUE 1 | APRIL 2026

الحكم بالبندقيـــة
كيف أصبحت العَسكَـــرَة لغة الدولة السودانيـة؟

وســـائل التواصـــل الاجتماعـــيّ في حرب السودان سلاح ذو حَدَّين

قـراءة فـــي جـذور الحـــرب والسلام من منظور نسوي

الفـــزع و الاســـتنفـــار
قراءة في تآكل احتكار الدولة للاستخـدام المشـــروع للعنف

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
Sudan Democracy First Group

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
Sudan Democracy First Group

في هذا العـــدد

5 حكـم الميليشـيـــات مينيـســوتا نيــالا عوج الدرب
مجدي الجزولي

19 من التَصَدُّع إلى الإصلاح السودان وإطار السيــاسات الصادر عن الاتحاد الأفريقي لإصلاح القطاع الأمني
أميمه قطبي

9 قراءة في جذور الحرب والسلام من منظور نسوي
عروب الامين

13 الفزع و الاستنفار قراءة في تآكل احتكار الدولة للاستخدام المشروع للعنف
خالد طه

25 وسائل التواصل الاجتماعـيّ فــي حرب السودان سلاح ذو حَدَّيـــن
غادة كدوده

34 السيادة المجزأة ببليوغرافيا شارحة لفهم حرب أبريـل 2023 فـــي الســـودان
مجدي النعيم

43 في دُروب الفرد عمليات مُسلّحة لثورة ثقافية
مأمون التلب

Zawaya زوايا

«زوايا»
مجلة فصلية تُعنى بقضايا السلم والأمن في السودان ومحيطه الإقليمي.

تصدر عن
المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، بدعم من مؤسسة المجتمع المفتوح
(Open Society Foundation)
العدد الأول – أبريل 2026

هيئة التحرير:
أميمه قطبي
مجدي النعيم
واحه ابراهيم
مديحه عبدالله
الترجمة:
نجلاء عثمان التوم
التصحيح اللغوي:
مامون التلب
التصميم و الإخراج الفني:
إبراهيم عوض

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
Sudan Democracy First Group

توجه المراسلات باسم
هيئة التحرير
P. O. BOX 250 KAMPALA, NTINDA
Tell: +256787991389
zawaya@sdfg.ngo - www.sdfg.ngo

رسالة لرئيس مجلس الأمناء

الحكـم بالبندقيـــة

كيف أصبحت العَسكَـرَة لغة الدولة السودانيـة؟

يسرنا كثيراً ويشرفنا أكثر نحن في «المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً» أن نتواصل مع القارئات /القُراء الكرام ونقدم للمكتبة السودانية الإصدارة الأولى من مجلة (زوايا)، آملين أن تتحول لمنبرٍ معرفيّ نتمكن من خلاله توسيع أفق النقاش العام، وبالتالي الإسهام في إنتاج نمط من المعرفة المستندة على وعي تام بمكونات المشاكل بعد تفتيتها نقدياً إلى جزئيّاتها الأساسية.

ليست هناك من قضية أخطر على أمن ومستقبل السودان من مخاطر تفككه وعدم استقراره. وبلا شك ستتفاقم تلك المخاطر وتتعقد وتتشابك أكثر إذا تناولناها تحليلياً من منظور إسقاطاتها وتأثيرها على محيطه الإقليمي والدولي.

ثمة إجماع بين دارسي العلوم السياسية، فحواه أن متشابكة السلم والأمن قضايا متداخلة الجذور. ببساطة لأنهما من صنف القضايا متعددة الأقطاب إذ تتمازج فيهما السياسة بالثقافة بالاجتماع وتتقاطع عندهما عشرات المفاهيم المتناسلة مثل: صراعات الهوية، السلطة، الدولة، الشرعية، والأمن المتعدد الأطراف والمساقات وغيرها.

تطل عليكم مجلة « زوايا» في ظرف وتوقيت تأريخي يشهد خلالهما كنتور السودان انكسارات حادة ما فتئت تتفاعل على مدار اللحظة. فحرب 15 أبريل 2023 جاءت على هيئة بركان «مُتَعدِّد البؤر»، وبسبب بعض المعطيات الموجودة أصلاً تضاعفت طاقاته التدميرية. إنها حالة من حالات الاستفادة السالبة مما كان يعني مزايا تفضيلية. فمثلاً، بينما كان التمدد الجغرافي للسودان وتنوّعه القبلي وجواره الإقليمي المكتظ بالجيران يمثل مزايا نسبية تُدرج في خانة الحسنات، انقلب الحال وغدت شرّاً مطلقاً مُنَشِّطاً لبؤرة البركان؛ بب ومنحها القدرة على نقل جذوة اللهب وشتلها لإنتاج حرائق أخرى في المسرح العريض.

بعد ثلاثة أعوام من الهوس الأيديولوجي وانهيار الدولة وسعار السلطة وتجييش الضغائن، توسَّعت الحرب. فغدا البركان انشطارِيّاً ذو قدرات استثنائية على إضرام الحريق في أكثر من موقع وتضاعف توهُّج لَهبه. وبالنتيجة حدثت تشقُّقات متلاحقة في بنية الكيان السوداني جغرافياً وسكانياً، وسلسلة طويلة من «الإيّات»! هذا التفكك في كيان دولة ما بعد الاستقلال، وما صاحب ذلك من مظاهر حتمية التبعثر غير المنتظم لمكونات النظم السوسيواجتماعية ساعة الانهيار، ينهض السؤال الإستتباعي مشروع : « لماذا حدث ماحدث

وماذا بعد؟». لذلك، أصبحت المقاربات الحاذقة ضرورة، وغدا تحليل المعادلات ذات المتغيرات المتعددة منهجاً، أما الاستفادة من أدوات ومناهج البحث العلمي المستحدثة فهو شرطٌ لازم في كل الأحوال.

نتناول في هذا العدد الأول ملف الحرب ضمن المرئيات التي أشرنا لها آنفاً. فحرب السودان الأهلية التي انطلقت في أبريل 2023 لم تكن الأولى، ولم تكن نيزكاً هائماً في الفضاء سقط فجأة على الأراضي السودانية؛ وإنما هي حلقة في سلسلة مكتومة من فشل مستمر لأنماط الحكم التي تعاقبت على حكم البلاد. فالعسكرة، والأيدولوجيا والسلطة وأدوات العنف ظلّت ذات قدح مُعَلَّى ونصيب وافر في كل ما حَاقَ بالسودان.

ويظل السؤال المركزي الأهم أمام المتداولين هو: كيف ولماذا تحولت أدوات العنف من ممتلكات تحتكرها مؤسسات سيادية بعينها في الدولة، لملكية مُشَاعَة للأفراد والقبائل؟ واستطراداً، قفز السؤال البديهي: كيف غدت البندقية والمليشيا شرطاً تأهيلياً للولوج للسياسة؟.

ذلك السؤال وما يتفرع عنه من أسئلة يحتاج قطعاً لنظرة فاحصة ذات عدسات، وذاكرة استرجاعية لا تكتفي بنقل مشاهد الحاضر فقط بل بالإمساك بتاريخ طويل من ممارسات أجهزة «إدارة احتكار البندقية»، وكيف غيّرت فهمها وتنازلت عن الاحتكار وتبنّت ثقافة مشاركة «امتيازاتها « مع فئات اجتماعية جديدة؟.

ثم، ننتقل لتشريح مكونات الدولة الريعية الجديدة ونمط سيطرتها على الموارد.

تتناول مقالات هذا العدد طيفاً من تلك الهموم التي تنصرف إلى فحص جذور الحكم بالبندقية في السودان، وتَحَوُّل العنف إلى لغة تفاوض بين النخب السياسية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، يُقرَأ الصراع لا بوصفه مواجهة بين أطراف متقابلة فحسب، بل كنظام سياسي، له منطقه، وقوانينه، وشبكاته، وأسواقه.

وفي محورٍ آخر، ننتقل للحديث عن اقتصاد الدولة الريعية، والتي أصبح الفساد أكبَرَ مؤسساتها. فوَلَجت من تلك البوابة ملفات الذهب، الأراضي، المعابر، العملات وحتى المساعدات الإنسانية. عندما تضيف لهذا المزيج المليشيات المسلحة ودورها في إدارة مدخلات هذه القوة الاقتصادية الهائلة، فأنت بلا شك أمام نمطٍ إداريّ للاقتصاد القومي أَشَدَّ تدميراً من سوس الأخشاب.

وتستمر مقالات هذا العدد على تنوعها، والانتشار على بضعة محاور ذات صلة؛ ترصد كيفية استجابة الأفراد مع البنية السلطوية من الاحتكار الأوليجاركي المُسَلَّح للسلطة والموارد.

وبينما نعلن في «المجموعة السودانية للديموقراطية أولاً» عن ميلاد هذه الإصدارة الجديدة، فإننا ندعوكم لجعلها إحدى منصاتكم التفاعلية لطرح مرئياتكم بكل شأن عام ذي صلة بقضايا بلادنا.

فبناء السلام العادل، والتحول الديمقراطي المستدام لا يتحققان إلا عبر معرفة نقدية وحوار مستفيض عبر توسيع مواعين النقاش وحثّ الخبراء والباحثين والمرجعيات الفكرية على المساهمة في تلك الحلقات والندوات.

ختاماً، أنتهز هذه السانحة لأتقدَّم باسم كل أعضاء مجلس أمناء «المجموعة السودانية للديموقراطية أولاً» لزميلتنا الأستاذة أميمة قطبي، المدير التنفيذي للمنظمة، بأسمى آيات الشكر والعرفان على ابتداع فكرة هذه الإصدارة ومتابعتها حتى تَجسَّدت كمجلة تطالعونها اليوم. لقد استحقَّت الزميلة العزيزة بجدارة تسميتها كمشرف عام على «زوايا» وفاءاً لمثابرتها الدؤوبة، حتى اكتمال كافة المراحل الإنتاجية؛ بدءاً من استكتاب الخبراء والمختصين، تجميع المواد، ثم الإشراف على الإخراج الفني والنشر.

مُجدَّداً، مرحباً بكم في صفحات «زوايا».

عبد الرحمن الأمين

رئيس مجلس أمناء

المجموعة السودانية للديموقراطية أولاً

هــذا العــدد

هيـئة التحريـــــر

يصدر العدد الأول من مجلة زوايا في لحظةٍ سودانية حرجة، تتكاثف فيها طَبقات العُنف، وتتشابك فيها مستويات الأزمة من المحلي إلى الإقليمي والدولي. ليست هذه لحظةَ حرب فحسب، وإنما كذلك لحظةَ انكشاف لبُنى راسخة أعادت تشكيل الدولة والمجتمع على امتداد عقود. في سياق اختزلت فيه السياسة إلى اصطفاف مسلّح، وصار فيه الخلاف قرينَ التخوين، تنطلق زوايا بوصفها مساحة لتحرير السؤال، وإعادة بناء النقاش حول السلم والأمن بمعناه المركب لا بوصفه غياباً للعنف فقط، بل بوصفه شرطاً لإعادة بناء المجال العام.

لا تتعامل هذه المجلة مع الحرب الراهنة بوصفها واقعةٍ طارئة، بل باعتبارها ذروة لمسارٍ طويل من تمدّد العسكرة داخل النسيج المدني. فالعسكرة في السودان لم تكن مجرد سيطرةٍ للمؤسسة العسكرية على الحكم، لكنها في الواقع، إعادة صياغة لمفاهيم المواطنة والواجب والانتماء، بحيث أُعيد تعريف الفعل العام من خلال القابلية للتعبئة والقتال.

الاقتصاد السياسـي للحـرب وتحولات السيـادة

تتجاوز الحرب الدائرة حدود المواجهة العسكرية لتطال بنية الاقتصاد ذاته، حيث تتقاطع المصالح الأمنية مع شبكات رأس المال المحلي والعابر للحدود. هنا لا تكون السيادة معطى ثابتاً، بل مجالًا لإعادة التشكيل عبر السيطرة على الموارد، وسلاسل الإمداد، وأدوات العنف المنظم.

في هذا الإطار، يكتب مجدي الجزولي حول ظاهرة ‹التمليش›، في قراءة مقارنة تربط بين صعود الأجهزة القسرية في سياقات مختلفة، وتضعها ضمن تحليلٍ أوسع لعلاقة الدولة برأس المال وحاجته إلى ضبط العمل وتعظيم التراكم. ويربط الجزولي بين الحرب في السودان بأنماط عالمية من العسكرة والاستغلال، ويؤكد أنها تعبير عن السعي المستمر للرأسمالية للهيمنة. ويقارن الكاتب بين الميليشيات والعنف في السودان وبين الشرطة شبه العسكرية في الولايات المتحدة واستغلال النخب. في النهاية، يصور الأزمة بوصفها جزءاً من نظام عالمي للعنف الرأسمالي وليست حدثاً معزولاً.

تقدّم عروب الأمين «قراءة نسوية لجذور الحرب والسلام في السودان،» وتجادل بأن استبعاد قضايا النوع الاجتماعي من تحليلات النزاع قد عمّق دوائر العنف وأعاق تحقيق السلام المستدام. وترى أن العسكرة والذكورة السامة والعنف البنيوي مترابطة، وتشكل الطريقة التي تُبنى بها مفاهيم القوة والهوية أثناء الحرب. كما تسلط الضوء على كيفية تحوّل أجساد النساء إلى ساحات رمزية ومادية للمعارك، بما يعكس أنظمة أوسع من الهيمنة والسيطرة.

ويكتب خالد طه دراسة مقارنة حول «مؤسستي الفزع والاستنفار،» محلّلًا كيف جرى استخدامهما

بوصفهما آليتين لإدماج المجال المدني في منطق الحرب، عبر تجنيد آلاف الشباب تحت شعارات متباينة، من الكرامة الوطنية إلى استعادة الديمقراطية. وتكشف الدراسة كيف تحولت التعبئة إلى أداة لإعادة إنتاج السلطة، وكيف أُعيد تنظيم المجتمع حول مراكز قسرية متعددة.

الإطـــار القـــاري وإمكـــانات الإصـــلاح

لا يمكن فهم أزمة السودان بمعزلٍ عن فضائه القاري. فالاتحاد الأفريقي طوّر خلال العقدين الماضيين أطراً سِيَاسَاتِيَّة لإصلاح القطاع الأمني والعسكري، تستند إلى مبادئ الحوكمة والمساءلة والرقابة المدنية. وأبرز هذه الوثائق «إطار السياسات المتعلق بإصلاح القطاع الأمني الصادر عن الاتحاد الأفريقي.»
تتناول أميمة قطبي هذا الإطار بالتحليل، متسائلة عن إمكانات تفعيله في الحالة السودانية، وعن الشروط السياسية والمؤسسية اللازمة لتحويله من وثيقة معيارية إلى برنامج إصلاحي واقعي. يفتح هذا النقاش أفقاً للتفكير في الإصلاح لا بوصفه ترتيباً تقنياً، بل باعتباره عملية سياسية تتطلب إعادة تعريف العلاقة بين القوة والشرعية.

الفضاء الرقمـــي وأجســـاد الأطفـال كساحات قتال

لم تعد الحرب تُخاض في الميدان وحده؛ فقد أصبح الفضاء الرقمي ساحة موازية لإدارة المعركة، من تداول الخطط والتكتيكات، إلى تعبئة الأنصار، وصناعة خطاب الكراهية، وتوجيه الرأي العام. تكتب غادة كدودة عن تسليح شبكات التواصل الاجتماعي، كاشفة كيف تآكلت الحدود بين الإعلام والقتال، وبين المعلومة والذخيرة الرمزية.
وفي موازاة ذلك، تكتب زينب عباس عن الثمن الإنساني الأشد قسوة: أطفال السودان الذين تحوّلت أجسادهم إلى مواقع هشة في قلب الصراع؛ فتحلل أنماط الانتهاكات، وتقدم توصيات سياساتيّة عَمَلية للحد من استنزاف الطفولة، واضعة حماية الأطفال في صميم أي تصور جاد لإنهاء الحرب.

المعرفـــة كفعـــل مقاومة

في زمن الاستقطاب الحاد، تصبح المعرفة الدقيقة فعلاً مقاوماً لسطوة السرديات الأحادية. يقدّم مجدي النعيم، في سبيل بناء بيبليوغرافيا شارحة للأدبيات التي تناولت الحرب، مراجعة تحليلية لبعض أبرز ما كُتب حول حرب السودان محلياً وعالمياً، كاشفًا اتجاهات الخطاب ومكامن قوته ونقاط عَمَاه. كما نعرض ندوة التحالف السوداني لمكافحة الفساد حول تدفق السلاح والاختصاصات الدولية، ربطاً بين الالتزامات الدولية وتعقيدات الواقع.
ويمتد هذا الأفق إلى الثقافة، حيث يكتب مأمون التلب "في دروب الفرد: عمليات مسلحة لثورة ثقافية"، مستكشفًا العلاقة الملتبسة بين الفعل الثقافي والعنف، وبين الفرد والجماعة في زمن الانهيار.
ويأتي موجز السلم والأمن ليقدّم رصداً دورياً للتطورات الميدانية، والتحركات الإقليمية والدولية، ومؤشرات الإنذار المبكر، إلى جانب عرض الفعاليات والفرص الأكاديمية والمهنية للباحثين/ات الشباب، دعماً لتكوين مجتمع بحثي عابر للتخصصات.
تصدر زوايا باللغتين العربية والإنجليزية، إلكترونياً، مع نسخ ورقية محدودة، توسيعاً لدائرة التداول، وربطاً للنقاش السوداني بحقول المعرفة القارية والدولية، دون أن تفقد المجلة انغراسها في سياقها المحلي.
بهذا العدد نفتتح مساراً نأمل أن يتراكم عدداً بعد عدد، لا بوصفه أرشيفاً للحرب فحسب، بل مختبراً للأفكار التي يمكن أن تُسهم في تخيّل سلامٍ مستدام. وندعو قرّاءنا وقارئاتنا إلى قراءةٍ ناقدة، وإلى مساءلةٍ صارمة، وإلى الانخراط في نقاش يتجاوز الاصطفاف، ويعيد للمعرفة دورها في تفكيك العنف وبناء الممكن.

حكـم الميليشـــيـــات

مينيسوتا نيالا عوج الدرب

مجدي الجزولي
باحث في شؤون السودان تشمل اهتماماته الاقتصاد السياسي والتاريخ الفكري وحكايات الجدات

أصداء العالـم في الأزمة السودانيـــة

فازت الحرب الدائرة في السودان، حسب عبارة الأمم المتحدة، بلقب «أكبر أزمة إنسانية في العالم». ومع أن نَعت حرب بصيغة الهَوْل الأممي مما تقدَّم ذكره قد يُكسبها نذراً من الاكتراث المتعاطف، إلا أنه لا ينطق عن معناها، وتشغل هذا الخواء شبهة «العبثية»، كأن على المراقبين أن يفغروا أفواههم ضاربين كفاً بكف، مُتهوّلين من عظم المأساة.

مسألتان في الحرب في السودان تُفردان عادةً بالذكر بوصفهما مستعصيتين على التفسير الأولى: أنها حرب بين الجيش القومي وميليشيا كان الجيش نفسه، بأمر من رئاسة الجمهورية، أوكل إليها عمليات دحر التمرد، وإدارة الحدود ونشر القوات في الخارج. الثانية: التفشي الهائل للعنف الجنسي ضد النساء.
استدعت هاتان المسألتان سَبْراً مقدراً لخصوصيات الجغرافيا البشرية والسياسية للسودان، ونزعاته الاجتماعية والثقافية، واضطراباته السياسية. بعض هذا الاستبصار ثاقب وكثير منه دائري منغلق داخل مفاهيم جوهرانية للعرق والنوع الاجتماعي. غير أن تطورين متوازيين على الساحة العالمية قد يساعدان على إعادة وضع الحرب السودانية داخل نظام عالمي متكامل للعنف، بحيث لا تُختزل الحرب في تسمية مغلوطة عابرة تثير الذهول، بل يتسنى إدراك مغزاها بوصفه مظهراً في هامش العالم، نعم، لكنه نذير بتاريخ أعم؛ تاريخ العالم. قد يكون هذا ادعاءً طموحاً، لكنه لا يبلغ في الطموح شأو لقب «أكبر أزمة إنسانية».

ميليشيـــا الرئيـــس

استفتت مجلة الإيكونوميست بنبرة يشوبها الحنق في عدد 31 يناير 2026 القراء بصدد مكتب الهجرة والجمارك الأمريكي: «أيُنشئ الرئيس لنفسه ميليشيا شبه عسكرية خاصة به؟»، ثم جاء الرد إيجاباً في مجال الاحتمالات: «أشد الاحتمالات إزعاجاً هو أن الرئيس إنما يصنع ميليشيا لا تأتمر إلا بأمره».

وهذا الرئيس، بذاته وصفاته، تجده مذكوراً ذكراً متواتراً فيما صار يُعرف رسمياً الآن بـ(مكتبة إبستين)، وهي صحيفة تذخر بكم هائل من السجلات والمراسلات بين المجرم الجنسي وتاجر البشر «جيفري إبستين» ونخبة عالمية من رجال ونساء السلطة، كشفت عنها وزارة العدل الأمريكية حديثاً. إن نظرة سريعة على «مكتبة إبستين» تُظهر أن في صميم المفهوم الليبرالي لتحرير المرأة، الذي تُتوِّج له قطاعات من النخبة الغربية نموذجاً عالمياً، يقبع، وعلى نحوٍ ملموس، الاستغلال الجنسي لفتيات يافعات في دهاليز شبكات سرية قوامها الامتياز والسلطة، تعمل بمنزلة الفائض الملحق بالمآدب الفاخرة، وفعاليات التشبيك، والصفقات التجارية، وبناء التحالفات السياسية.

والآن، فإن الطبعة الأمريكية من الميليشيا، ومن وباء العنف الجنسي ضد النساء، في دار السلم، داخل أرفع دوائر السلطة، تُبرِزان بوضوح مواضع قصور التفسير المحلي الصِرْف لمآسي الحرب في السودان من منظور الخصوصيات العرقية والثقافية. تبدو عبارة «العبث» أكثر ملائمة حين تُطلق على الصيغة المعينة من الميليشيا والعنف الجنسي في الديمقراطية الأمريكية، مجردةً من تضليل الصراعات «القبلية» والذكورة الهوجاء في الهامش الأفريقي. الآتي موجز لأول هاتين المسألتين: ميليشيا الرئيس الأمريكي الخاصة.

أُنشئت هذه القوة القاتلة، المعروفة باسم «لاميغرا»، في العام 2003 في ذروة «الحرب ضد الإرهاب» الأمريكية، وغايتها وشغلها الاحتجاز والترحيل الفوري للأشخاص الذين يُعدون خطراً على الأمن القومي الأمريكي، وكانوا حينها، في الغالب، من الرجال المسلمين العرب، ومن آسيا الجنوبية. في أوّل أمره، نَشَأَ مكتب الهجرة والجمارك بوصفه ذراعاً عمليّاتيّاً لوزارة الأمن الداخلي، التي أُنشِأَت في العام 2002 إثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واحدةً من ١٦ وكالة بينها هيئة الجمارك وحماية الحدود، وخفر السواحل الأمريكي، وجهاز الخدمة السرية الأمريكي.

تكمن قدرة هذا المكتب على الفتك جزئياً في القانون، وتتغذى على سلسلة من التناقضات في المجتمع الأمريكي. وقّع الرئيس ترمب، في 29 يناير 2025، بعد أسابيع من بدء ولايته الثانية، «قانون ليكن رايلي The Laken Riley Act» الذي يلزم عملاء وزارة الأمن الداخلي بـ«احتجاز أي فرد (1) يتواجد بصورة غير قانونية في الولايات المتحدة، أو لم تكن بحوزته الوثائق اللازمة عند تقدمه بطلب الدخول؛ (2) وُجِّهت إليه تهمة، أو أُلقي القبض عليه، أو أُدين، أو اعترف بارتكابه أفعالاً تفي بالعناصر التعريفية الرئيسية لجريمة لسطو، أو السرقة، أو الاختلاس، أو النشل من المتاجر»[1].

وإذ تُرجم القانون إلى تحركات ميدانية، تباهت وزارة الأمن الداخلي بترحيل 675 ألفاً من «الأجانب غير القانونيين» في العام 2025، مدعيةً أن 2.2 مليوناً آخرين ارتحلوا وأَجْلُوا أنفسهم طواعية. وأعلن المكتب خلال العام الأول من حكم الرئيس ترامب اعتقال 43,305 شخصاً يمثلون خطراً محتملاً على الأمن القومي، و1416 من الإرهابيين المعروفين لدى السلطات أو المشتبه بهم، وترحيل 1392 إرهابياً آخر من المعروفين أو المشتبه بهم، واعتقال 7 آلاف آخرين من أعضاء العصابات المزعومين[2]. ويُحتجز عدد قياسي يبلغ نحو 70 ألف شخص في مراكز احتجاز للمهاجرين، يدير كثيراً منها

1- S. 5, 119th Cong. (2025). https://www.congress.gov/bill/119th-congress/senate-bill/5
2- U.S. Department of Homeland Security. (2026, January 20). DHS sets the stage for another historic, record-breaking year under President Trump. https://tinyurl.com/3fjpe8mm.

مقاولون من القطاع الخاص، فيما هو في حقيقة الأمر سوق قائمة على خدمات الاحتجاز والسجن. هذا التمكين مسنود بتمويل سخي من «قانون الرئيس ترامب الكبير الجميل». حالياً، تُعد هيئة الجمارك وحماية الحدود، ومكتب الهجرة والجمارك، مجتمعين، أكبر وكالة شرطية في الولايات المتحدة، بتمويل قدره 30 مليار دولار للعمليات المباشرة، و170 مليار دولار فوقها لمزيد من التوسع في بحر السنوات الأربع المقبلة. أما سياسياً، فحملة مكتب الهجرة والجمارك هي محاولة لتحقيق فنتازيا يمينية أمريكية: بناء أغلبية «أصلية» بوسيلة تطهير الأمة من الأجانب والدخلاء.

المصالـح تعبر الحدود أولاً، وسرعان ما تليـــها الميليشيات

العناصر الأساسية لعمليات مكتب الهجرة والجمارك أمريكية شكلاً؛ فهي نتيجة لعمليات إعادة توجيه حازمة لمصالح الطبقة العاملة ودوافعها الأيدولوجية، نحو اليمين، من داخل نظام اجتماعي صناعي متقدم، عبر التخلي عن صيغ إعادة التوزيع الكينزية الناشئة من توافقات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتحول منها إلى استراتيجيات فردانية لا طبقية، لكنها مع ذلك محددة اقتصادياً، قوامها الإقصاء العرقي ومعاداة الهجرة، وذلك على خلفية الانحدار العضال للإنتاج الصناعي منذ سبعينات القرن الماضي[3]. ما هو في جوهره أزمة في القاعدة الإنتاجية للنظام الاجتماعي، يُعاد إسقاطه أيدولوجياً بوصفه أزمة توزيع بين الفصائل العرقية داخل الطبقة العاملة، أي أزمة عرق. وسياسات العرق، التي يمكن إخضاعها لمنظور التحليل النفسي، إلا أنها غير قابلة للإدراج في نظام دستوري يقوم على المواطنة، مع كل ما يشوبه من عيوب.

في الواقع، يُقوِّض العنف اللازم لفرض تسلسل هرمي جديد للقيمة، ونظام سيادة التسلسل الهرمي pecking order في ظل ظروف الندرة قيود أي نظام دستوري، بالمعنى المتعارف عليه للمصطلح. ,الحصاد هو بروز «عصبية مؤسسية» يقوم على تصميمها مكتب الهجرة والجمارك، فيعدّ لها ما استطاع ويجنّد الأفراد لتسليط هذا العنف، بهدف فرض منطق جديد للقانون والنظام. يتبين هذا جلياً عندما تكون قوات الأمن الرسمية في الدولة غير قادرة على التنفيذ الكامل لمقاصد من هم في السلطة، إما لأنها مقيدة بقواعد اشتباك مرتبطة بالنظام الدستوري (أو بمظهره على الأقل)، أو محكومة باختلاف تكوينها الاجتماعي الذي لا يسمح بالتماهي الكامل مع القيادة السياسة الجديدة، أو لأن ولاءها السياسي المحدود للحكام وللمُشَرِّعين الناشئين يُضعفها، أو لأن الجمود المؤسسي يبطئ من حركتها.

فما هي، على أية حال، السمات الأساسية لمكتب الهجرة والجمارك والتشكيلات المشابهة؟ بإيجاز: إسناد مهام الشرطة العسكرية، بموجب مراسيم سياسية، إلى تشكيلات تُجنَّد من المستنقع الواسع لقوى عمل فائضة عن الحاجة، وعاطلة عن العمل، وغير قابلة للتوظيف فعلياً. تُلقَّن هذه الفئة وتُشحَن بأيدولوجيا تفوُّق قائمة على الاختلاف العرقي والحزازة. شاعت هذه الأيدولوجيا وفشت عبر صورة الأمير المخلص، الشبيه بسوبرمان، ذلك الرجل الخارق الذي يجسد وعد «تجفيف المستنقع»، متجاوزاً التاريخ بوصفه معطى مهيمن، وفاتحاً لعصر جديد من الرخاء لرعيته، يعم وإن انطبقت الأرض على السماء.

ثمة عناصر مشابهة يمكن التعرف عليها خارج فضاء المتروبول الأمريكي، تجدها متى نظرت في جغرافيات بشرية تتداخل مع عقد حاسمة في النظام الرأسمالي العالمي، وحيثما تكون إعادة هيكلة النظام الاجتماعي، بأي وسيلة كانت، ضرورية لضمان التدفق السريع للعائدات. من المؤكد أن المصالح، متى عبرت الحدود القومية، اقتفت تشكيلات الميليشيا آثارها، مُجَسّدةً، في دوامات من العنف العابر للحدود والقارات، العولمة ذاتها

3- Riley, D., & Brenner, R. (2025). The long downturn and its political results. New Left Review, (155), 25–70.

التي تكفل نظام الدولة، كما نعرفه، وتهدّده في آن؛ حيث يتوزع توازن الاستقرار والتهديد توزيعاً غير متكافئ، ويشع مُنبثّاً من مراكز رأس المال المالي المستقرة في المتروبول إلى الهوامش الطرفية الفاشلة حيث موارد الاستخراج. المفارقة أن مكتب الهجرة والجمارك، الذي ولد ونشأ ويعمل داخل المتروبول الأمريكي، هو الاستثناء الذي يثبت القاعدة.

وبالفعل، تتكشف ملامح نسق عام ذي نطاق عالمي، سواء في حواري المدن بولاية مينيسوتا، أو في المناطق الحدودية لـ«قلعة أوربا»، أو المناطق الساحلية للبحر الأحمر، أو فلسطين، أو أراضي الجزيرة بين النيلين، أو الهلال الخصيب، أو دُونْباس، أو سهول كردفان ودارفور، أو حتى في ألبيرتا، وكيبيك، وغرينلاند. فعندما تفشل التناقضات داخل التشكيلات القومية في صنع الحلفاء الضروريين، تُستَحدث فرقة منهم حسب الغرض؛ إن شئت عمليات بوليسية، الاسم اللطيف للمداهمات العسكرية الضارية عالية التقنية، القادرة حتى على النفاذ إلى غرف الرئاسة المحصنة في الثكنات العسكرية، واختطاف مادورو وزوجته.

التراكـم الأولـــي بوصفه شرطاً دائماً

بهذا المعنى، ليست نيالا، عاصمة كيان قوات الدعم السريع، حالة تشذ عن القياس، وفي ذلك قد تكون تمارين النقد الذاتي عند سبر واستبطان اخفاقات دولة ما بعد الاستعمار في السودان مفيدة، لكنها تتقاصر عن تقديم إجابة شافية عما هو، في الجوهر، مظهراً محلياً لتدافع عالمي يهدف لإعادة ترتيب الجغرافيا البشرية لتواكب متطلبات رغبة في التراكم الأولي، رغبة متجددة لا تزول، في ظل فترة تاريخية من ركود الإنتاجية الصناعية. كان من شأن روزا لوكسمبورج التعرف على هذه الأنماط وفق قانونها العام للتراكم الأولي بوصفه شرطاً دائماً للتراكم الرأسمالي، وهو تصور تجاسرت به، لشدة نصاعته، حتى على كارل ماركس سيد الاسم. أما ماركس، الذي كان أبعد ما يكون عن التفاؤل الفطري، فقد فهم التراكم الأولي، بشكل عام، بوصفه سمة عرضية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وما عنفه الوحشي إلا محاكاة ساخرة لنشأة الرأسمالية.

إعترضت صاحبتنا قائلة: «يحتاج رأس المال إلى وسائل الإنتاج وقوة العمل ومجال احتياجه الكرة الأرضية بأسرها، لتحقيق تراكم غير مقيد، فهو لا يسعه الاستغناء عن الموارد الطبيعية وقوة العمل في جميع الأقاليم. وبما أن الغالبية العظمى من الموارد وقوة العمل لا تزال تدور في فلك الإنتاج ما قبل الرأسمالي، أي البيئة التاريخية للتراكم، فعلى رأس المال أن يبذل قصارى جهده للسيطرة على هذه الأقاليم وتنظيماتها الاجتماعية، وليس ثمة علة قبلية تمنع، على سبيل المثال، مزارع المطاط التي تُدار على أسس رأسمالية، مثل تلك التي أنشئت في الهند، من خدمة غايات الإنتاج الرأسمالي بنفس الكفاءة. لكن، إذا كانت البلاد التي تضم فروع الإنتاج هذه، غير رأسمالية على نحو أساسي، فسيسعى رأس المال إلى بسط سيطرته على هذه البلاد والمجتمعات. والواقع أن الظروف الأولية تتيح حافزاً أكبر وإجراءات أكثر وحشية مما يمكن تحمله في ظل ظروف اجتماعية رأسمالية خالصة. وأياً كانت الجوانب النظرية، فإن تراكم رأس المال بوصفه عملية تاريخية، يعتمد بلا فكاك على طبقات اجتماعية وأشكال من التنظيم الاجتماعي غير رأسمالية.[4]

ما يسعني قوله في الرد على لوكسمبورج، أن رأس المال بالفعل يحتاج إلى وسائل الإنتاج من الكرة الأرضية بأسرها، لكنه لا يحتاج من قوة العمل إلا النذر اليسير، ربما شظية، أما فائض قوة العمل فمصيره الانتهاء إلى واحدة من شعبتي الإنسان المستباح: النازح، والميليشياوي.

4- Luxemburg, R. (2015). The accumulation of capital. Routledge, pp. 345–346.

قراءة فـــي جـذور الحرب والســـلام من منظور نســـوي

عروب الامين

باحثة اجتماعية مهتمة بدراسات العنف واللامساواة وبناء السلام المجتمعي

عادة ما يتم النظر إلى مسألة النوع الاجتماعي على هامش طاولة القضايا الملحة، إذا ما تَمت مقارنتها بجذور قضايا الحرب والسلام الأكثر جذرية في سياق السودان، مثل توزيع السلطة والثروة ونظام الحكم وقضايا الدستور الدائم والعدالة الانتقالية وغيرها. إلا أن تقاطعات مسألة النوع الاجتماعي في السياق السوداني مع قضايا العنف والأمن تعكس وجود ترابطات كثيفة نادراً ما يتم التعامل معها بجدية في أدبيات التحليل.

تُحاجِج هذه المقالة أن التجزئة المستمرة لقضايا الحرب والسلام في السودان هي إحدى أهم عوامل تَعثُّر اتفاقيات السلام المُبرَمة عبر تاريخ البلاد الحديث؛ غير أن هذه التجزئة لم تكن فقط ذات طابع مناطقي[1]، أو طابع تمثيل عسكري/إثني[2]، وإنما أيضاً ذات طابع تمييزي من حيث هوية الفاعلين ومدى تأثيرهم على طاولة التفاوض[3]، وإن علاقات النوع الاجتماعي تقع في صميم آليات الاستبعاد والتمييز.

1- من أمثلة ذلك إبرام اتفاقيات مخصصة إقليمياً مثل اتفاق سلام دارفور 2006، 2011، واتفاق سلام شرق السودان 2006، واتفاق سلام جوبا عبر مساراته المتعددة 2020

2- مثل إبرام اتفاقيات ثنائية الطابع بين المركز مع حركات مسلحة ذات طابع اثنو/عسكري

3- على سبيل المثال تخصيص مفاوضات سلام محددة الفاعلين مسبقاً، بين أطراف عسكرية - عسكرية يمثلها رجال المؤسسات العسكرية والحركات المسلحة، خاصة المتعلقة ببنود الترتيبات الأمنية، مفاوضات عسكرية - مدنية مثل مفاوضات الوثيقة الدستورية 2019 بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، أو مفاوضات بأطراف مدنية - مدنية يغلب عليها تمثيل الرجال على النساء مثل مفاوضات الائتلافات السياسية والحزبية السائدة في الاجتماع السياسي السوداني.

عليه، يُسهم غياب قضية النوع الاجتماعي وتقاطعاتها المختلفة عند تحليل جذور الحرب في السودان في تغييب الأبعاد النوعية عن فهم أبعاد العنف وتمفصُلاته في السياقين المجتمعي والسياسي السوداني، ويُسهم في تأجيج دائرة العنف واستدامة الصراعات (بدوي، 2024). أضف إلى ذلك يُسهم التناول الضيّق لقضايا النوع الاجتماعي القائم على رؤى معيارية للعالم مدفوع بها من أعلى (Top -down approach) إلى سياقات ثقافية واجتماعية مغايرة لتلك التي تخلّقت فيها في تضييق زاوية النظر للنوع الاجتماعي بوصفه قضية أصيلة في النزاع السوداني. كما يختزل هذا التناول قضايا النوع إلى قضايا خطابية فحسب، بمعيار ثانوي تصرّ المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة على الدفع به إلى طاولة التفاوض، وترتضيه الأطراف المتفاوضة على مضض متى ما كان يصبّ في خدمة أجندتها السياسية. ونحن إذ ندعو للتأمل والتفكير من منظور التقاطعية النسوية إلى قضية الحرب ومآلات السلام في السودان، فإننا لا ندعو إلى إضافته إلى نماذج مفاوضات السلام القائمة فعلاً بوصفه مجرد عنصر تجميل، أو ما يسميه المشتغلون بالتحليل طريقة الإضافة والتقليب (adding and steering)، بل إن الدعوة هنا لتَحَمُّل عبء توضيح طبيعة التشابكات العنيفة لقضية النوع الاجتماعي مع الحرب السودانية، ومحاولة تفكيك ذلك التشابك وطبيعته وسياقاته التاريخية، وذلك بهدف تقديم ما يُسهِم في بناء تصور لصناعة السلام أكثر عدالة واستدامة.

لفهم طبيعة هذا التشابك ينبغي أن ننطلق من تصور علاقات النوع الاجتماعي بوصفها أحد العدسات المُكَبّرة التي يمكن من خلالها فهم متصل العسكرة - الذكورة - العنف في مجتمعاتنا.

وبالضرورة لا ترتبط العسكرة ببناء الجيوش الوطنية، وإنما بتحويل مظاهر الحياة المدنية بما فيها المواطنين إلى أدوات ومساحات لخدمة النزاع العسكري، أما الذكورة هنا فلا تعني الإشارة إلى التمييز البيولوجي للفاعلين، وإنما لما يُسمَّى في أدبيات العلوم الاجتماعية بالذكورة السامّة، رغم تنوع الانتقادات النسوية لتوظيف هذا المفهوم[4]. أما العنف فلابد من تأطيره بوصفه ظاهرة ذات تَمَفصُلات عميقة؛ تبدأ من العنف الجنسي خلف الغرف المغلقة، مروراً بالعنف المنزلي، العنف العنصري والتمييزي في الشارع، ووصولاً إلى العنف الهيكلي الأوسع نطاقاً وانتظاماً، والتفاوت الاقتصادي. وتُشير الناشطة إبراهاميان (2019) إلى أن التحليل النسوي للحرب يَصل بنا لفهم كيف تترابط أنظمة العنف المختلفة هذه في ذروة النزاع العسكري، بحيث يعاد إنتاج النوع الاجتماعي والمحافظة عليه من أجل امتداد العنف. وبذلك لا تُحافظ علاقات القهر الهرمية على أشكال القوة القائمة فحسب، بل تتعمَّق الفجوة بين الرجال والنساء أكثر، فيُعاد تعريف الرجال بمزيد من الرجولة والنساء بمزيد من الأنوثة. وباستمرار مظاهر عسكرة الحياة العامة عبر العلاقات الأسرية والنوعية اليومية، يتحول المدنيون غير القادرين على حمل السلاح، خاصة النساء والأطفال، إلى مستهلكين لسلعة الأمن التي لا يستطيع توفيرها سوى الرجال المسلحين، وهو ما يؤسس لعلاقات قوة بروافع أكثر تمييزاً على أساس السلاح.

بالنظر لأشكال العنف المترابطة هذه في سياق الحرب السودانية فإننا لسنا أمام حالة هشاشة أمنية تفقد فيها النساء والأطفال الحماية ويصبحون أكثر عرضة للاستغلال الجنسي والاقتصادي، بل إننا أمام عقلية للنزاع تُحوِّل المدنيين بشكل عام - والنساء بشكل رمزي خاص - إلى أدوات للحرب،

4- ترتبط الذكورة السامة بسلسلة من المواقف النوعية مثل التنافسية والهيمنة والعدوانية، التي تظهر بشكل أكثر تكراراً في سلوكيات الرجال دون النساء. ويحاول المصطلح الفصل بين الرجال بوصفهم فاعلين اجتماعيين وبين الأنماط المتكررة لهذا السلوك (دو بواس 2019)؛ وكذلك لزيادة الوعي بالعنف الموجه من الرجال ضد النساء. وهو المقابل لمصطلح "الذكورة الصحية" باعتباره محاولة لتشجيع الرجال للتعبير عن الذكورة بطرق غير ضارة بأنفسهم أو بالآخرين. لكن خَاجح اندريا واينغ (2019) بأن استخدام "مصطلح الذكورة السامة يموضع الرجال كأنهم ضحايا "لكيان غامض أوسع نطاقاً. بدلا من تسليط الضوء على دورهم في إعادة إنتاج الذكورة
وتذهب كارول هارينجتون (2021) الى تأطير المصطلح في السياق العلاجي الفردي. وتنبه النسويات الى عدم اعتماده باعتباره مفهوماً تحليلياً واسع النطاق من دون النظر الى أصول المصطلح وتاريخ استخدامه في الخطابات الفردية التي استهدفت تاريخياً الرجال المهمشين و ليس للمحافظة على التسلسل الهرمي وإسناد مسؤولية عدم المساواة بين النوعين إلى بعض الرجال المسيئين

وذلك باستصحاب أشكال العنف الموجودة مسبقاً وتوظيفها بكثافة فيصبح استهداف أجساد النساء ضرورة لا ضرراً جانبيّاً. كما يُوظَّف العنف الجنسي أيضاً لإلحاق الهزيمة بالأعداء والانتقاص من ذكورتهم بوصفهم رجالاً لم يتمكنوا من حماية من ينتمي لهم من النساء، وتُصَوَّر مقاطع الاغتصاب الجنسي وتُنشَر على وسائل التواصل الاجتماعي إمعاناً في الإذلال (للآخر). في حين يشار إلى المنسحبين من مواقعهم بأنهم (أبناء عوين) كدلالة على جبنهم وعجزهم عن القتال، ويتم ترغيبهم في العودة إلى القتال واستهداف مواقع لـ(حواضن اجتماعية) بالهجوم والنيل من نسائها. تُغذّي هذه الخطابات صورة تحتفي بالذكورة الحاملة للسلاح والقادرة عليه، وتُؤسس كذلك لمدى ضعف المدنيين العزل والعاجزين عن حماية أنفسهم. ولكن يبقى من المهم الإشارة إلى أن تلك الخطابات والمقاطع ليست وليدة الحرب الحالية، وإنما تختزل جذورها الثقافية والسياسية في مجتمعاتنا، كما يشير المفكر الجنوب سوداني تعبان لي ليونغ، بأن انتقال السلطة عبر الانقلاب العسكري والاحتجاز القسري للمنافسين السياسيين يمكن فهمه باعتباره شكلاً مقبولاً من أشكال انتقال السلطة، إذا ما تتبعناه عبر القصص والحكايا الشعبية الباقية في الثقافة الشفوية لمجتمعات شرق أفريقيا؛ فقصص البطولة والشجاعة التي تردّدها الجدات لأحفادهنَّ لا ترتبط بالتراث فحسب، وإنما تُعِيد إنتاج نفسها لأن «روح الرجولة القديمة تَلْفِتُ الانتباه إلى نفسها» (لي ليونغ، 1972، المقدمة xi).

يشير البروفيسور شريف حرير (2024)[5] إلى أن عدم التفات حكومات المركز في الخرطوم من قبل إلى حركات التمرد إلا عند حمل السلاح، حملت رسالة مبطنة بأن الاستماع لمطالب التهميش والجلوس للتفاوض لن يكون ممكناً إلا لمن استطاعوا الدفاع عن قضيتهم وحمل السلاح كالرجال. وبالمثل يصبح المدنيون - رجالاً ونساء - هم الحلقة الأضعف في طاولة التفاوض. وهذا يعني أن الجلوس للسلام في مستواه الثقافي والسياسي لم يكن توسّلاً بالحكمة السودانية الشعبية مثل «القلد»[6] و«الراكوبة»[7] و«مسميس المصارين»،[8] ولا بالإرث الصوفي السوداني السلمي مثل «أحسن فيمن عاداك ومن يحبك»؛[9] وإنما امتثالاً لضغوط الحركات المسلحة والضغط الدولي على حكومات المركز. هذا التصور السلبي للسلام (بمعنى انتفاء الرجولة والتراجع عن القتال كالنساء) لا يستدعي فقط توسيع ماعون السلام لتصورات أكثر إيجابية، وإنما بقَلْب قيمي[10] (value reversal) لمنظور السلام، وتُصَوّره بوصفه قراراً ينطوي على قوة في ضبط النفس، لا عن ضعف وتسليم بالتوقف، بل عن نزعة في تحجيم العنف.

في ظلّ هذا القلب القيمي فحسب، يصبح إصلاح القطاع الأمني وإنهاء حالة تعدد الجيوش شأناً سودانياً، يخص كل السودانيين والسودانيات، ويصبح التفاوض على السلام مدخلاً لعمليات عدالة انتقالية تاريخية لا تُوَظِّف مظالم النساء والمجموعات المطلبية المختلفة بوصفها كرتاً للتفاوض، وإنما شريكاً أصيلاً في إنهاء حالة العنف وتأسيس قطيعة تاريخية مع أشكال اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية التاريخية الماثلة. وبذات المستوى لا يستنزف النقاش حول آليات تمثيل ومشاركة النساء في مفاوضات السلام حول التصور الكمي والفئوي (Quota) للوفود المشاركة، بل يصير أكثر تركيزاً على جندرة عمليات السلام المختلفة، كما لا تصبح مشاركة النساء فقط بسبب كونهن المتضررات من غياب العدالة النوعية - رغم مشروعية وأهمية ذلك - وإنما تتحول المشاركة إلى مسؤولية سودانية أهلية مشتركة لا تتحمل عبئها حركات نسوية فحسب، ولا تُختَزَل مضامينها الخطابية في إضافة رتوش لغوية للاتفاقيات المبرمة؛ بل تتعداها لتؤسس لمصالحة مجتمعية عادلة تُعيد تعريف المصلحة الجمعية بالاستناد على مبادئ متساوية للمواطنة.

5- في مداخلة في: مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني. (2024، 7-8 يوليو). قضايا السودان الانتقالية: تحديات في طريق تحقيق السلام المستدام [مؤتمر]. الدوحة، قطر. https://tinyurl.com/86yk9mcf.

6- مثال لأحد آليات السلم المجتمعي في شرق السودان

7- مثال لأحد آليات السلم المجتمعي في تراث دارفور

8- مثال لأحد آليات السلم المجتمعي في تراث كردفان

9- الشيخ عبد الرحيم البرعي - قصيدة بوريك طبك

10- تستخدم بعض وكالات الأمم المتحدة عبارة "الانعكاس القيمي" لترجمة هذا المصطلح. وتستخدم وكالات أخرى عبارة "قلب المفاهيم القيمية". بينما تستخدم مؤسسات بحثية "التحول القيمي المعاكس" أو "إعادة و"التحول" إلى عملية أوسع نطاقاً mirroring التقييم المعكوسة". وحيث أن "انعكاس" قد تشير إلى معنى فضلنا عبارة "قلب قيمي" لتشير إلى العملية النقدية التي تهدف إلى إعادة الاعتبار للمعاني والممارسات والصفات التي همّشها النظام الأبوي - المحررون

قائمة المراجع:

1- Abrahamian, M. (2019, April 6). Women Challenging War: A Feminist Lens on Patriarchy and Conflict. AFSEE. Retrieved from https://www.cms-else.cloud.contensis.com/en-gb/blogs/women-challenging-war-a-feminist-lens-on-patriarchy-and-conflict

2- عبد الله, إ. ع. (2026, January 23). حرب السودان دمرت غابة السنط وحولتها إلى أرض جرداء. اندبندنت عربية. https://shorturl.at/D13qR

3- Badawi, Z. (2024, July 6). A feminist perspective on conflict in Sudan. Sudan Transparency and Policy Tracker. https://sudantransparency.org/a-feminist-perspective-on-conflict-in-sudan/

4- De Boise, S. (2019). Editorial: Is masculinity toxic? NORMA, 14(3), 147-151. https://doi.org/10.1080/18902138.2019.1654742

5- Harrington, C. (2021). What is "Toxic Masculinity" and Why Does it Matter? Men and Masculinities, 24(2), 345-352. https://doi.org/10.1177/1097184X20943254

6- Li Liyong, T. (1986). Popular Culture of East Africa: Oral Literature. Longman Kenya. https://www.abebooks.co.uk/Popular-Culture-East-Africa-Oral-Literature/22448915626/bd

7- نقد, س. (2026, February 13). جريمة صامتة: من قتَل غابة السّنط؟ الحرب أم نحن؟. أثر. https://atarnetwork.com/?p=21191

8- Walling, A. (2019). Problematising 'Toxic' and 'Healthy' Masculinity for Addressing Gender Inequalities. Australian Feminist Studies, 34(101), 362-375. https://doi.org/10.1080/08164649.2019.1679021

الفزع و الاستنفـــار
قراءة في تآكل احتكار الدولة للاستخدام المشروع للعنف

خالد طه
صحفي مهتم بالقضايا الحقوقية

أفضى النزاع المسلح في السودان إلى تحوّلات بنيوية في العلاقة بين المجتمع والدولة أبرزها تصاعد ظاهرة عسكرة المدنيين عبر توظيف آليات محلية مثل «الفزع» و«الاستنفار». وقد اعتمد طرفا الحرب -القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع- هذه الآليات ضمن أدوات التعبئة العامة. وقد أسهم تراجع دور الدولة وغياب دورها الحمائي في دفع المدنيين إلى تبنّي أنماط من الحماية الذاتية، تطوّرت تدريجياً إلى أشكال منظّمة من التعبئة المسلحة خارج الإطار المؤسسي والقانوني.

تتناول هذه الورقة ظاهرة الفزع والاستنفار في سياق الحرب السودانية بوصفهما آليتين بنيويّتين لعسكرة المدنيين في ظل انهيار الدولة وتآكل احتكارها للاستخدام المشروع للعنف المادي. وتُظهر نتائج البحث أن غياب الحماية الرسمية والضغوط الاجتماعية والقبلية شكّلت دوافع رئيسية لانخراط المدنيين في الفزع والاستنفار، ما أدى إلى طمس الحدود بين المدني والمقاتل، وتطبيع حمل السلاح بوصفه أداة حماية وقوة اجتماعية. وتوضح الورقة كيف وُظّف الفزع، تاريخياً، بوصفه مؤسسة للتضامن الاجتماعي، في التعبئة المسلحة. وقد أسهم ذلك في إعادة إنتاج العنف وإضعاف النسيج الاجتماعي وتقويض فرص السلام.
وتخلص الدراسة إلى أن معالجة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة شاملة تعيد الاعتبار لما هو مدني، وتفصل بين الحق في الدفاع الشرعي والعسكرة، وتدعم بدائل الحماية المدنية وبناء السلم الأهلي.

المنهـــج والإطـــار المفاهيـــــمي

تتمثّل مشكلة الورقة البحثية في تصاعد ظاهرة العنف الأهلي وانتشار السلاح، وتنامي دور الميليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية، في ظل هشاشة مؤسسات الدولة وتآكل قدرتها على احتكار العنف المشروع. وما يترتّب على ذلك من تحديات أمنية واجتماعية وسياسية مركّبة. وتنبع أهمية الدراسة من سعيها إلى تحليل جذور هذه الظاهرة وتفكيك ديناميكياتها، واستجلاء انعكاساتها على الأمن المجتمعي وبناء الدولة. وتسهم بذلك، في سد فجوة معرفية في الأدبيات السودانية، ودعم جهود صُنّاع القرار والفاعلين/ات المدنيين/ات في صياغة معالجات أكثر فاعلية في مرحلة ما بعد الحرب.

تهدف الورقة إلى تحليل نتائج استبيان ميداني وإفادات المشاركين حول دور الفزع والاستنفار في عسكرة المدنيين/ات، اعتماداً على المنهج التحليلي الوصفي. ويسعى البحث إلى توصيف أنماط الفزع والاستنفار، وربط النتائج بالإطار المفاهيمي لعسكرة المدنيين، بما يتيح فهماً متكاملاً للظاهرة. كما تهدف الورقة إلى استكشاف سبل الحد من مخاطر انتشار السلاح وتعدّد التشكيلات المسلحة، ودرء انزلاق الصراع نحو أنماط عنف قبلي وإثني. وينطلق التحليل من فرضية أنّ «الفزع والاستنفار» مثّلتا تاريخياً مؤسستي تضامن اجتماعي دفاعيتين تحكمهما الأعراف المحلية. غير أنّ الحرب واسعة النطاق، وانهيار مؤسسات الدولة، وانتشار السلاح، أدّت إلى تحوّلهما إلى أداة تعبئة مسلحة تولّد أنماطاً من العنف الأهلي.

يقتصر النطاق الموضوعي للبحث على تحليل ظاهرة انتشار السلاح والمليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية وانعكاساتها على الأمن المجتمعي وبناء الدولة في السودان، بدون الخوض في الجوانب العسكرية العملياتية. ويغطي النطاق الزمني للبحث الفترة من 15 أبريل 2023 إلى 31 يناير 2026، مع الإشارة إلى الخلفيات التاريخية ذات الصلة عند الضرورة التحليلية. فيما

يركز النطاق المكاني على السودان ككل. ويعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي، مستنداً إلى مصادر ثانوية وتقارير متاحة؛ بالإضافة إلى نتائج استبيان إلكتروني شمل أسئلة مغلقة ومفتوحة، جرى تحليلها بمقاربة وَصْفية/تفسيرية تقوم على التحليل النوعي لإجابات 104 مشارك/ة من خلفيات عمرية وجغرافية واجتماعية وتعليمية متنوّعة؛ إلى جانب مقابلات وملاحظات شخصيات مرجعية رئيسية، ومصادر مفتوحة.

ينطلق البحث من ثلاث فرضيات مفادها: 1) أنّ ضعف الدولة وتآكل احتكارها للعنف المشروع يؤدّيان إلى توسّع الفزع المسلح؛ 2) أنّ الفزع والاستنفار يشكّلان دافعين مركزيين للانخراط في القتال وإعادة إنتاج العنف وإطالة أمد النزاع؛ 3) أنّ ارتفاع معدلات الانخراط المسلح للمواطنين يسهم في إضعاف الروابط الاجتماعية وتقويض التماسك المجتمعي، مما يحدّ من فرص إعادة بناء الدولة.

مفهوم «الفزع» في اللغة والثقافة والتاريخ الاجتماعي

يحمل مفهوم «الفزع» لغوياً معنى الخوف والإقدام على السواء. ويُستخدم اجتماعياً في الثقافة السودانية للدلالة على نداء النجدة الجماعي في مواجهة تهديد عاجل، حيث يُقال «فزع لفلان» أي لبّى نداءه وشارك في عونه. ويُعرَّف الفزع إجرائياً في هذا البحث بوصفه استجابة جماعية تقليدية تنشأ في إطار اجتماعي محلي خارج مؤسسات الدولة الرسمية، تهدف إلى مواجهة خطر مباشر على الأعراف أو المجموعات المحلية. وقد برز تاريخياً في المجتمعات القبلية والريفية، ومناطق النزاع على الموارد، بوصفه مؤسسة دفاع ذاتي محدودة ومقبولة اجتماعياً في سياق ضعف الدولة. ويرتبط الفزع ارتباطاً وثيقاً بمؤسسة «النفير»، التي تشير إلى التعبئة الجماعية الطوعية لإنجاز عمل مشترك، سواء لأغراض اجتماعية أو تنموية أو أمنية. ويُعد النفير إطاراً أوسع للتضامن المجتمعي (قاسم، 1972، ص. 783). ويمكن اعتبار الفزع صيغة طارئة ومحدّدة من النفير، تُستدعى استجابةً لحدث عاجل، في حين يُستخدم النفير للتعبئة العامة ذات الأغراض المتعددة.

وقد شكّل الفزع عبر التاريخ مؤسسة تقليدية للتضامن والاستجابة الفورية للمخاطر والتهديدات الطارئة (هاشم، 2015، ص. 22؛ فضل الله، 2018، ص. 45). وقد ارتبط الفزع في الوعي الجمعي السوداني بقيم النخوة، والشهامة، والمسؤولية المشتركة. وكان يُستدعى في سياقات متعدّدة، مثل الدفاع عن النفس، وحماية الأرض والعِرض، ومواجهة الكوارث الطبيعية، أو فضّ النزاعات المحلية، خصوصاً في المجتمعات الريفية وشبه الرعوية (Holt & Daly, ٢٠١١). ويَترتّب على الأفراد، في هذا السياق، واجب التحرك الفوري عند وقوع أي تهديد يطال أفراد المجتمع أو ممتلكاته العامة (إسماعيل، 2020، ص. 13)، بما يعكس شبكة معقّدة من العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بالقبيلة والعشيرة والجماعة المحلية، كما يشير إلى قوة الروابط الاجتماعية وتماسكها في مواجهة المخاطر (هاشم، 2015، ص. 25).

ارتبط الفزع تاريخياً بتجارب المجتمعات السودانية مع النزاعات المحلية والحروب القبلية، ما رسّخ قيم الشجاعة والتضحية والمسؤولية الاجتماعية (إسماعيل، 2020، ص. 17). كما يمثل آلية رمزية لتأكيد الهوية الجماعية والتماسك الاجتماعي في مواجهة الأزمات (فضل الله، 2018، ص. 50). ويشير جيرتز إلى أن التقاليد المجتمعية المشابهة تعمل على تثبيت الهوية وتوجيه السلوك الجماعي في أوقات الشدة (Geertz, 1973, p. 95). ويشمل الفزع جوانب واسعة تستدعي الاستجابة العاجلة مثل الأزمات، والكوارث، والاعتداءات، والنزاعات القبلية (للدفاع أو الفصل بين المتقاتلين)، والدعم الاجتماعي في الزواج أو الوفاة أو الضيق المعيشي. وكذلك الفزع الأخلاقي لنصرة المظلوم وحماية الجار والدفاع عن العرض والكرامة، كما ورد سابقاً. ويتقاطع الفزع مع مؤسسات أهلية

سودانية مثل النفير، لكنه يرتبط بمفاهيم محلية أخرى مثل «الشهامة» بوصفها قيمة أخلاقية محركة، و«النجدة» بوصفها إجراءً عملياً، و«العونة» بوصفها مساعدة منظمة في العمل، و«الحس» بوصفه وعياً اجتماعياً دافعاً للفعل. (فضل الله، 2018، ص. 47). ويُعدّ الفزع واجباً اجتماعياً في المجتمعات القبلية، ويُعتبر التخلّف عنه نقصاً في المروءة وعيباً اجتماعياً يمسّ السمعة. ويتم الاستدعاء له غالباً بالنداء أو الطبل أو «الصيحة» أو الرُسل، مع إدخال أدوات الاتصال الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي مؤخراً.

غير أنّ سياق الحرب السودانية أسهم في تداخل المؤسستين أعلاه، حيث أُعيد توظيفهما في عمليات الاستنفار الأهلي والتعبئة المسلحة، بما أدّى إلى انتقالهما من نسق تضامني إلى آليتي حشد عسكري. وأسهم هذا التحوّل في إنتاج أنماط من العنف الأهلي، أي استخدام القوة المسلحة من قبل فاعلين غير نظاميين، ودفع الأفراد إلى حمل السلاح في انتقال من وضعية المدني إلى المقاتل ضمن النزاع المسلح القائم في السودان.

الفزع: من الحمايـــة المجتمعيـــة إلى التوظيـــف الذرائعـــي

ارتبط الفزع بأنماط التنظيم الاجتماعي التقليدي ما قبل الدولة الحديثة، حيث اعتمدت المجموعات المحلية على آلياتها التقليدية لضبط الأمن وتسوية النزاعات. وكان جزءًا من منظومة أوسع تشمل الإدارة الأهلية، والعُرف، والصلح، والتكافل الاجتماعي (MacMichael, 1930). وفي هذا الإطار، مثّل الفزع أداة دفاع ذاتي مؤقتة، واستجابة ظرفية لتهديد محدد، محدودة النطاق جغرافياً وزمانياً، تهدف إلى استعادة التوازن الاجتماعي بعد زوال الخطر، لا السيطرة أو التوسع. وقد لعبت القيادات الأهلية دوراً محورياً في تنظيمه وضبطه، بما يضمن عدم انزلاقه إلى عنف غير منضبط (El-Battahani, 2009). كما ارتبط بثقافة الصلح التي تلي عادة الفزع، مما يجعله جزءاً من منظومة إدارة النزاع التقليدية، لا بديلاً دائماً عنها. وتمثّلت ضوابطه التقليدية في طابعه المؤقت، وغياب البنية العسكرية، وخضوعه للأعراف والقيادات المحلية، وتقديم أولوية إنهاء النزاع بالصلح، ما حال دون تحوّله إلى تشكيلات مسلحة دائمة أو مليشيات مستقلة (Young, 2012) .

في الواقع الراهن، أصبح الفزع يُستغل للعسكرة والتسليح لتحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة أو طموحات سياسية في ظل عسكرة الدولة وترسيخ فكرة أن حمل السلاح تتيح المزيد من المكاسب (ثروة وسلطة). وهو ما ينذر بانتشار أوسع للسلاح وتعدد المليشيات التي تتوالد باستمرار على نحو ما عانى السودان لعقود (أحمد، ص.أ، 2026).

شكلت القضايا المطلبية جزءاً من خطاب بعض التشكيلات الناشئة على أساس الفزع، وكشف البحث عن تحوّل بنيوي في أنماط التعبئة: من السياسة إلى الأمن، ومن الحقوق إلى الهوية، ومن الاحتجاج إلى العسكرة. وأصبح تفكيك هذا التحوّل شرطاً أساسياً لإعادة بناء حراك مطلبي مدني قادر على تحويل المظالم إلى حلول، لا إلى وقود حرب.

ارتبط الحراك المطلبِي تاريخياً بخطاب مدني سلمي يركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لكن في سياق الحروب وتفكك الدولة، جرى إعادة توظيفه رمزياً، إذ أُفرغ من محتواه المدني لصالح خطاب الفزع والاستنفار المبني على الخوف الوجودي والتهديد القبلي أو المناطقي والدفاع الذاتي المسلح. ونتيجة لذلك، تحوّل الفضاء العام من مطالب سياسية قابلة للتفاوض إلى نداءات تعبئة قسرية تُغلّب العنف على السياسة، مع إعادة صياغة المظالم (التهميش، الإقصاء، انعدام الأمن) ضمن سرديات تهديد جماعي، بحيث تُقدّم الاستجابة المسلحة بوصفها خياراً وحيداً.

مع انزياح الخطاب من الحقوق إلى الهوية، انتقل مركز الثقل من لغة المواطنة والحقوق إلى لغة الانتماء (قبيلة/منطقة/جماعة)، ما أعاد إنتاج الفزع والاستنفار بوصفهما واجبين اجتماعيين لا خيارين سياسيين. وبرز تراجع دور الفاعلين المدنيين لصالح وسطاء العنف؛ إذ ضعفت النقابات ولجان المقاومة والأجسام المطلبية، مقابل صعود قادة محليين/عسكريين يمتلكون أدوات الاستنفار والتحشيد. وأصبح الاستنفار شكلاً «شرعياً» من الحراك، يُكافئ العنف الفوري على التفاوض المتأني، ويختصر السياسة في الأمن، مع ازدواجية خطابية تستخدم لغة المطالب علناً، بينما تُمرَّر أجندات عسكرية أو أيديولوجية ضمنياً.

يتقاطع توظيف الفزع والاستنفار كذلك مع مفهوم العنف الرمزي، إذ يُعاد إنتاج الهيمنة عبر خطاب يطبّع العنف ويقدّمه بوصفه ضرورةً أخلاقية للدفاع الجماعي، بينما يُجرَّد الخطاب المدني من شرعيته باعتباره عاجزاً أو نخبوياً. ويظهر هذا التحوّل بوضوح في ولايات مثل دارفور، حيث تحوّلت مظالم الحماية والأرض إلى فزع قبلي مسلح خارج أي أطر مطلبية جامعة. وفي الجزيرة، حيث أُعيد تنظيم المجتمع المحلي حول لجان الحماية والاستنفار بدل المطالبة المؤسسية بالأمن والأمان. وفي كردفان، حيث دمجت المطالب التحررية والتنموية التاريخية في خطاب تعبئة مسلحة قائم على الدفاع عن الإقليم. وعلى المستوى الاجتماعي، تعمَّق الاستقطاب والتشظي المجتمعي، وتآكلت الثقة الأفقية بين المجموعات، وارتفع منسوب العنف الأهلي، وتمت إعادة إنتاج أدوار جندرية وعمرية قسرية. مثل تعبئة الرجال وعسكرة الشباب والدفع بالنساء للعسكرة قسراً (مثل معسكرات التدريب النسائية في شرق وشمال السودان) أو طواعية (كما حدث في مدينة الفاشر)، وحصرهن في أدوار أقل أهمية عسكرياً واستهلاكهنَّ لسرديات الحماية الذاتية في ظل فشل الدولة في حمايتهن. وسياسياً، ضعفت إمكانات التسوية والتفاوض، وتحولت المطالب إلى أوراق تعبئة، وتمت شرعنة الفاعلين المسلحين على حساب المدنيين. وأمنياً، زاد انتشار السلاح وتفكك احتكار الدولة للعنف، وتصاعدت دوائر العنف الانتقامي، مما سيصعّب جهود نزع السلاح لاحقاً. وعلى مستوى الخطاب العام، تراجعت اللغة الحقوقية والقانونية، وساد العنف الرمزي المتمثل في تكثيف صورة «العدو» والتخوين ونزع الصفة الإنسانية.

تعكس هذه الحالات ديناميكيات فشل الدولة، إذ يؤدي غياب الاحتكار الشرعي للعنف وانهيار الخدمات إلى لجوء المجتمعات لأشكال بديلة من التنظيم القسري، ما يحوّل الحراك المطلبي من أداة ضغط سياسي إلى آلية لإعادة إنتاج الصراع ضمن خطاب تهديد وجودي، تُستدعى فيه الهويات القبلية والمناطقية باعتبارها أسس التعبئة الأكثر جاهزية. ويؤكد (حسن، ع. م، 2026) أنّ الفزع ليس حراكاً مطلبياً رغم استناده إلى مظالم حقيقية أحياناً، فهو يعطّل السياسة ويحوّل المطالب إلى صراعات صفرية، ويكرّس منطق القوة، ويقصي الفئات غير المنخرطة في حمل السلاح نظامياً، خصوصاً النساء والشباب. كما يقوّض التداخل بين المدني والعسكري واستخدام شعارات مطلبية لتبرير التعبئة المسلحة في أي حراك سلمي لاحق.

نتائـــج وخاتـمة

أظهرت نتائج البحث أن الدافع الأبرز للمشاركة في الفزع والاستنفار هو غياب حماية الدولة، حيث أشار غالبية المشاركين إلى أن حمل السلاح جاء بمثابة خيار اضطراري لحماية النفس والأسرة والمجتمع المحلي. كما برز الضغط الاجتماعي والقبلي بوصفه عاملاً مؤثراً، إذ أفاد عدد معتبر من المستجيبين بأن الامتناع عن المشاركة يُنظر إليه بوصفه تخلياً عن الجماعة أو تقصيراً أخلاقياً.

كما أبانت النتائج أن الدعوة للفزع والاستنفار لا تصدر فقط عن جهات عسكرية نظامية، بل تصدر كذلك عن قيادات أهلية وقبلية، وشخصيات محلية نافذة، ومجموعات شبابية منظمة، ما يعكس انتقال سلطة التعبئة من الدولة إلى الفضاء الاجتماعي. ووصف المشاركون مشاركتهم بأنها

غير نظامية، تفتقر للتدريب والانضباط، وتعتمد على أسلحة خفيفة ومتوسطة، وهو ما يشير إلى نمط تعبئة مدنية مسلحة خارج أي إطار قانوني واضح.

ويظهر تحليل الاستبيان أن الفزع والاستنفار لا يمثلان مجرد ردود فعل آنية، بل يشكلان آليتين بنيويتين لعسكرة المدنيين من قبل الأطراف المتنازعة. ولم يعد المدني يُعرَّف بوصفه فرداً خارج الصراع، بل فاعلاً أمنياً محتملاً يُتوقع منه حمل السلاح والانخراط في القتال ضمن جماعة مسلحة. وتشير النتائج إلى أن غياب الدولة لم يؤدِ إلى فراغ فقط، بل إلى إعادة توزيع العنف داخل المجتمع، إذ أصبحت الجماعات المحلية تمارس أدواراً أمنية كانت حكراً على الدولة. كما تكشف إجابات المشاركين عن تطبيع متزايد لحمل السلاح، بوصفه أداة حماية ومصدر قوة اجتماعية وشرطاً للبقاء، ما يعمّق عسكرة المجتمع على المدى المتوسط والطويل.

تؤكد النتائج أن عسكرة المدنيين في السودان ليست ظاهرة طارئة، بل نتيجة بنيوية لانهيار الدولة. ويشكل الفزع والاستنفار آليتين اجتماعيتين لإنتاج العنف المسلح خارج الأطر الرسمية، وتسهم الضغوط الاجتماعية والقبلية في دفع الأفراد للمشاركة في النشاط المسلح. ويؤدي هذا المسار إلى طمس الحدود بين المدني والمقاتل، ويقوّض فرص السلام المستدام. وتحتاج معالجة الفزع والاستنفار إلى رؤية شاملة تتجاوز المقاربة الأمنية، من خلال إعادة الاعتبار للمدني، واستعادة دور الدولة، ومواجهة البنى الاجتماعية التي أعادت إنتاج العنف. وتشمل هذه الرؤية الشاملة تعزيز التوعية المجتمعية حول مخاطر عسكرة المدنيين؛ ودعم مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وبدائل الحماية المدنية غير المسلحة؛ وتحييد الإدارات الأهلية عن أدوار التعبئة العسكرية؛ وإنشاء برامج للمصالحة ودعم مبادرات السلام المحلي وبناء الثقة المجتمعية؛ وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين؛ والحد من خطاب التحريض الإعلامي والسياسي ومراقبة تأثيراته بشكل مستمر؛ وربط الدعم الإنساني والتنمية بجهود إزالة عسكرة المدنيين. ويُعد تطبيق هذه التدابير المتوازنة ضرورياً لكسر دائرة الخوف والعنف الرمزي، وبناء أمن واستقرار مستدامين في السودان.

تأسيساً على ما تقدم، فإن أي رؤية شاملة للحل يجب أن تتجاوز المقاربات الأمنية الضيقة نحو استراتيجية لتفكيك البنية التحتية للعسكرة؛ وذلك من خلال مسارات متوازية تبدأ بتحييد الإدارات الأهلية عن التعبئة العسكرية، واستعادة دور الدولة بوصفها ضامناً وحيداً للحماية، وصولاً إلى ربط الدعم الإنساني بجهود نزع السلاح المجتمعي. ويتطلب كسر دائرة الخوف هذه تحوّلاً جذرياً يرتكز على تعزيز بدائل الحماية المدنية وتجفيف منابع التحريض بما يضمن تحويل الاستنفار من أداة للحرب إلى طاقة لإعادة بناء السلم الأهلي والثقة المجتمعية المفقودة.

المراجع

1- قاسم، عون الشريف. (1972). قاموس اللهجة العامية في السودان. الدار السودانية للكتب. ص 783
2- هاشم، م. ح. (2015). الاستجابة الجماعية للأزمات في المجتمعات السودانية. الخرطوم: المركز القومي للبحوث الاجتماعية
3- فضل الله، ح. (2018). التراث الثقافي السوداني وأبعاد الفزع الجماعي. أم درمان: مكتبة العلوم الاجتماعية
4- إسماعيل، أ. أ. (2020). الفزع وآليات الاستجابة المجتمعية في السودان: دراسة اجتماعية. الخرطوم: دار الثقافة الحديثة

5- Ahmed, A. G. M. (1988). Tribe and state formation in Sudan. Khartoum: University of Khartoum Press.
6- El-Battahani, A. (2009). Native administration and indirect rule in Sudan. Journal of African Studies, 35(2), 45–67.
https://www.cmi.no/publications/file/6189-governance-and-fiscal-federalism-in-sudan.pdf
7- Geertz, C. (1973). The Interpretation of Cultures. New York: Basic Books.
8- Holt, P. M., & Daly, M. W. (2011). A history of the Sudan: From the coming of Islam to the present day (6th ed.). London: Routledge.
9- MacMichael, H. A. (1922). A History of the Arabs in the Sudan. Cambridge University Press & Assessment.
10- Young, J. (2012). The fate of Sudan: The origins and consequences of a flawed peace process. London. https://library.ecssr.ae/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=105395

مقابلات وإفادات

1- أحمد، صلاح الأمين. خبير في العمل الإنساني. مقابلة ضمن البحث. 28 يناير 2026
2- حسن، عماد الدين ميرغني. رئيس المجلس العام لتجمع الأجسام المطلبية - تام. إفادة مكتوبة. 10 يناير 2026

من التَصَدُّع إلى الإصلاح
السودان وإطار السياسات الصادر عن الاتحاد الأفريقي لإصلاح القطاع الأمني

أميمه قطبي
مختصة في قضايا السلم والأمن

يظلّ انتقال السودان إلى حكم ديمقراطي سلمي رهيناً بشدّة بحزمة من التحولات العميقة في هياكل الدولة التي تغلغلت فيها العسكَرة، وفي نظام إدارتها للقطاع الأمني. وإصلاح القطاع الأمني عملية على قدر من السعة بحيث لا يجدر اختزالها في معناها الفني الضيق، إذ يجب فهمها بوصفها مسعى سياسياً ومجتمعياً شاملاً غايته إعادة تعريف مفهوم السلطة، وبناء الثقة، واستعادة الشرعية السياسية والاقتصادية والأمنية لسلطة الدولة. لذلك، يتعين ربط إصلاح القطاع الأمني بنموذج مبتكر للعدالة الانتقالية يرتكز على ميثاق دستوري جديد بين الدولة والشعب السوداني؛ عقد اجتماعي يشمل إنشاء قطاع أمني موحد ومهني وخاضع للمساءلة، تحت قيادة مدنية، يعمل وفق عقيدة قتالية جديدة مبدأها استعادة احتكار الدولة للقوة المشروعة، والقدرة على حماية حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون، وتوطيد السيادة الوطنية.

تمتد جذور أزمة السودان الأمنية لعقود من العسكرة، والتسييس، وتصدع المؤسسات. فقد دأب الجيش، منذ الاستقلال، على التدخل في الحكم عبر انقلابات عسكرية متتالية وإحكام قبضته على المؤسسات السياسية والاقتصادية الرئيسية. رسَّخ هذا النمط نوعاً من الثقافة السياسية يرى فيها الجيش نفسه الحارس الأعلى للسلطة، والمتحكم الفعلي في سلطة الدولة.[1-2]

1- Ayferam, G. (2023, August 17). Sudan's conflict in the shadow of coups and military rule. Carnegie Endowment for International Peace. https://tinyurl.com/3krf2t3p.
2- Reuters. (2023, May 3). Sudan's history of coups, wars and instability. https://tinyurl.com/uf8bza78 .

الحرب الدائرة في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ليست حالةً نشازاً أو خروجاً عن القاعدة، بل هي تتويجٌ عنيف لمسيرة ممتدة من تسييس المؤسسات الأمنية، وتعدّدها، وعزلها عن الرقابة المدنية، قصداً وبطريقة منهجية. فما يحدث الآن يتجاوز الصراع على السلطة بين فاعلين مسلحين، فهو بالأحرى تصدع عميق طال نظاماً أمنياً لم يخضع للإصلاح الذي يؤهله لخدمة الدولة ومواطنيها.

لقد تطور الهيكل الأمني السوداني، لآماد متطاولة، عبر نهج قائم على توازي المؤسسات الأمنية وليس تكاملها.[3] فقد اعتمدت الأنظمة المتعاقبة على قوى ومليشيات وأجهزة استخباراتية متداخلة المهام بهدف إدارة المهددات الأمنية الداخلية، وقمع المعارضة، وموازنة مصالح النخبة.

نشأت في السودان ساحة تشغلها التنظيمات والجماعات المسلحة المتنافسة، عوضاً عن قطاع أمني مهني موحد، حيث لكل منها قيادتها المستقلة، ومصالحها الاقتصادية، وسيادتها، وولائها السياسي الخاص. وبينما كشفت محاولات الانتقال السياسي، التي أعقبت ثورة 2019، الغطاء عن هذه العيوب الهيكلية، فقد أخفقت في معالجتها. بل على النقيض، رسَّخت الترتيبات الانتقالية حالة الاستقلال الذاتي للقوى المسلحة، ولم يكن لذلك أن يتم إلا بتأجيل البت في الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالسيطرة المدنية وتوحيد القوات والمساءلة.

كشفت الحرب الراهنة عن العواقب الوخيمة لهذه القضايا العالقة. فقد أدى غياب العقيدة الأمنية الوطنية الموحدة، وغياب الرقابة الديمقراطية، مصحوبين بإضفاء الشرعية على وجود قوات موازية وتطبيعها، إلى تآكل أعمدة سلطة الدولة بحد ذاتها. ويُقصد بالجماعات المسلحة الموازية في السودان كل من المليشيات غير الحكومية،

3- Armstrong, M. (2023, April 18). A history of Sudan coups. Statista. https://www.statista.com/chart/26044/sudan-coup-timeline/.

والفصائل المتمردة التي تعمل جنباً إلى جنب مع أطراف القتال الرئيسية أو بشكل مستقل عنها. وغالباً ما تنشط هذه المليشيات في مناطق النزاعات. ويربو عدد هذه الجماعات على العشرات، والعديد منها موثق بشكل جيد. ومن أبرز الأمثلة على هذه الجماعات المسلحة الموازية: حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، والحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة مني مناوي، ومليشيا تمازج، ومليشيا البراء بن مالك،[4] وذلك على سبيل المثال لا الحصر.[5]

من اللافت للانتباه أن عمليات تجنيد المليشيات بعد اندلاع الحرب مستمرة عبر آليات متعددة من بينها آليات «الفزع» و«الاستنفار».[6] فالجماعات المسلحة التي نشطت قبل حرب 2023 كانت تعمل ضمن إطار سياسي وأمني محكم الضبط، حيث كانت تحالفاتها ونفوذها الإقليمي يتشكلان في سياق موازين قوى راسخة وديناميكيات محلية مستقرة. وتقف الجماعات المسلحة التي برزت بعد اندلاع الحرب في 2023 على الطرف النقيض من ذلك، حيث غلب عليها طابع التشرذم، وتم تجنيدها على عجل، كما وسمها التنافس والتنازع على السلطة والموارد.

تحول تقديم الخدمات الأمنية إلى مجال افتراس، ذي طابع محلي لا مركزي، تتغلغل فيه العسكرة عميقاً، فيما يتحمل المدنيون التكاليف عنفاً دموياً، ونزوحاً جماعياً، وانهياراً مؤسسياً. وفي هذا السياق، لا يمكن اختزال استعادة الاستقرار في إجراء وقف إطلاق النار، أو في صفقات نخبوية بين قادة الفصائل المسلحة؛ بل يتطلب الأمر إعادة تخيل للقطاع الأمني نفسه؛ لغاياته ومقاصده، وحوكمته، وعلاقته بالسلطة السياسية وبالمواطنين.

4- 3ayin. (2025, March 25). Sudan's army, Islamists, and the Al-Baraa Bin Malik Brigade. https://3ayin.com/en/bin-malik-/

5- Nashed, M. (2023, December 24). Sudan's civilians pick up arms, as RSF gains and army stumbles. Al Jazeera. https://tinyurl.com/3je2tmjp.

6- الفزع ممارسة معروفة في السودان تتمحور حول قيم نجدة العشيرة أو الحلفاء عند التعرض إلى هجوم أو أي شكل من أشكال العنف. والاستنفار هو مخاطبة المجتمع بهدف الحصول على الدعم البشري لجهود التجنيد.

في هذا السياق المركب، يوفر إطار السياسات بشأن إصلاح القطاع الأمني الصادر عن الاتحاد الأفريقي (نسميه فيما يلي «إطار الاتحاد الأفريقي» أو «الإطار» اختصاراً) عدسة تحليلية ومعيارية بالغة الأهمية. فرغم أنه غير ملزم، يحدد هذا الإطار بوضوح المبادئ الأساسية التي ظل القطاع الأمني السوداني يتغوّل عليها باستمرار. ويؤكد «إطار الاتحاد الأفريقي» على الطبيعة السياسية لإصلاح القطاع الأمني، واضعاً إياه في سياقٍ أعمّ يشمل النظام الدستوري، والحكم الديمقراطي، وشرعية الدولة. لذا، فإن تطبيق هذا الإطار على السودان ليس مجرد تمرين تقني، بل وسيلة لتشخيص كيف يسبّب الفشل في إصلاح حوكمة القطاع الأمني التشرذم، وبنهاية المطاف، التصدع والانهيار.

إطار السياسات المتعلّق بإصلاح القطاع الأمني الصادر عن الاتحاد الافريقي: لمحة عامة

يقدم إطار السياسات المتعلق بإصلاح القطاع الأمني الصادر عن الاتحاد الأفريقي، رغم كونه أداة توجيهية معيارية وسياسية وليس معاهدة ملزمة، تشخيصاً دقيقاً لانهيار المنظومة الأمنية في السودان. تظهر سلامة هذا التشخيص، رغم أن الإطار لم يصغ بنيّة مخاطبة الحرب الراهنة في السودان. وبينما يبحث السودان عن مخرج من الحرب، يظل إطار الاتحاد الأفريقي، موضع نظر هذه الورقة، أحد أكثر الأدوات المتاحة ملائمةً والأقل استخداماً في إعادة تخيل قطاع أمني مدني موحد خاضع للمساءلة بشكل حقيقي. في غياب هذا الإصلاح، سيظل السلام في السودان، متى حل، مؤقتاً وهشاً وعرضةً للانقلاب.

يقدم الإطار نموذجاً قارياً شاملاً لبناء مؤسسات أمنية تخضع للمساءلة وتتأسس على الكفاءة المهنية، وتعمل تحت القيادة المدنية. كما يوفر منظوراً تحليلياً قوياً لفهم كيف أسهم فشل السودان في إصلاح القطاع الأمني وبشكل مباشر في انهيار الدولة وتجدد العنف واسع النطاق. وتحلل هذه الورقة المبادئ الرئيسية لإطار

السياسات بشأن إصلاح القطاع الأمني الصادر عن الاتحاد الأفريقي، وتُقيّم مدى ملاءمته للأزمة السودانية الراهنة، مسلطةً الضوء على الفرص المهدرة، ومسارات التعافي المستقبلي، وإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع، سواء عبر إصلاح القطاع الأمني أو إعادة بنائه خلقاً جديداً.

يمثل الإطار دليلاً معيارياً وتشغيلياً للدول الأفريقية الخارجة من النزاعات، أو التي تمر بمراحل انتقالية، أو التي تخلصت من حكم استبدادي. ويُعرِّف الإطار القطاع الأمني تعريفاً واسعاً يشمل القوات المسلحة، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، والوحدات شبه العسكرية، ومؤسسات العدالة، والهيئات الرقابية، والسلطات المدنية. وفي جوهره، يقدم الإطار نموذجاً للحوكمة الأمنية الديمقراطية، القائمة على السيطرة المدنية، والدستورية، واحترام حقوق الإنسان. فلا يُنظر إلى الأمن بوصفه محض حماية للنظام، بل باعتباره منفعة عامة تخدم المواطنين والدولة على حد سواء.

الأهداف الرئيسيـة للإطار

تتمثل أهداف الإطار في: أ) إضفاء الطابع المهني على المؤسسات الأمنية تحت قيادة وطنية موحدة، ب) ضمان الرقابة المدنية من قبل سلطات منتخبة وهيئات تشريعية، ج) منع تسييس القوات المسلحة وتفتيتها، د) إدماج مفاهيم الأمن البشري، والحساسية لقضايا النوع الاجتماعي، وسيادة القانون، هـ) معالجة إرث العسكرة والاقتصادات العسكرية. ويُدرِك الإطار، على نحو بيّن، أن القطاعات الأمنية سيئة الإدارة تُعد محركاً رئيسياً للانقلابات والحروب الأهلية وانهيار الدولة في أفريقيا.[7]

المبادئ الأساسيـــة للإطار

القيادة المدنية والرقابة الديمقراطية: يُعطي الإطار أولوية لإمساك السلطة المدنية بمقاليد جميع المؤسسات الأمنية على نحو واضح، وممارسة هذه السلطة تتم عبر تفويضات دستورية، وبرلمانات، ومحاكم مستقلة، ووزارات خاضعة للمساءلة. يُموضع الإطار الجيوش بوصفها تابعة للسلطة السياسية، وليس كمُتاجرة أو وسيطة في السلطة تتمتع باستقلالية ذاتية.

الهيكل الأمني الوطني الموحد: تُصنف القوات الموازية، والمليشيات، والوحدات الأمنية المرتبطة بأشخاص بعينهم على أنها تهديد وجودي لاستقرار الدولة. ويُشدِّد الإطار على ضرورة دمج الجماعات المسلحة غير الحكومية وشبه الحكومية، أو نزع سلاحها، أو حلها.[8]

المهنية والحياد السياسي: يُنتظر من الفاعلين الأمنيين العمل على أساس الجدارة، والولاء الوطني، والكفاءة المهنية، لا على أساس الانتماءات العرقية أو الأيديولوجية أو الفصائلية.

سيادة القانون والامتثال لحقوق الإنسان: يجب أن تخضع القوات الأمنية للقضاء المدني، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع توفير آليات للمساءلة في حال وقوع الانتهاكات.

الشفافية والتمويل المستدام: يُنظر إلى الاقتصادات العسكرية المستقلة والتمويل خارج الموازنة باعتبارها عوامل تُقوِّض الحوكمة. ويدعو الإطار إلى وضع ميزانيات شفافة، وإلى خضوع الموارد الدفاعية للرقابة المدنية.

مواضـــع القصـــور فـــي إطار الاتحاد الأفريقي

رغم ما يوفره الإطار من رؤية معيارية متماسكة لحوكمة القطاع الأمني في أفريقيا، إلا أنه مشوب بمواضع قصور هيكلية وسياسية بيّنة. فهو لا يستطيع، في حد ذاته، حل أزمة السودان الأمنية الراهنة، غير أنه قادر على الإسهام في رسم مسار طويل الأمد للخروج من حالة التشرذم الحالية، إذا طبق في إطار عمليات مدروسة بعناية. وتشمل مواضع قصور الإطار: أ) طبيعته غير الملزمة، إذ يفتقر إلى أي آلية إلزام أو إنفاذ؛

7- للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يرجى مراجعة القسم (أ 4) من إطار السياسات الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني والحوكمة

8- لمزيد من المعلومات حول المبادئ الأساسية. يُرجى الرجوع إلى القسم (ب) من إطار السياسات الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني والحوكمة.

ب) يعتمد الامتثال له على موافقة سياسية من القيادات الوطنية المنخرطة بنشاط في النزاع الدائر؛ ج) يفترض الإطار وجود دولة متماسكة، ولو بحد أدنى، وقادرة على ممارسة السلطة؛ د) ثمة تعقيد إضافي يتمثل في أن واقع السودان هو واقع مراكز قوى مسلحة متنافسة، وليس قطاع أمني متماثل قابل للإصلاح. ومن ثم، فإن أزمات السودان تستلزم تسوية سياسية مسبقة، واحتواء للقوى المسلحة، قبل أن يصبح هذا الإصلاح قابلاً للتنفيذ بمعنى حقيقي.

رغم التحديات المذكورة أعلاه، وكون الإطار عاجزاً عن المساهمة المباشرة في حل الأزمة الأمنية السودانية، إلا أنه يظل قادراً على الإسهام، إذا ما أُدرج ضمن عملية سياسية أوسع، بثلاث طرق ذات مغزى: أولاً: يمكنه توفير مرجعية معيارية ولغة مشتركة حول ما ينبغي أن يكون عليه القطاع الأمني في السودان. ثانياً: يمكنه المساعدة في تقديم خارطة طريق لما بعد النزاع، من خلال توجيه مسار الأولويات بعد التسوية السياسية، ولا سيما فيما يتعلق بالدمج، ونزع السلاح، والرقابة، وتصميم الترتيبات الأمنية الانتقالية. ثالثاً: يمكنه أن يشكل نقطة ارتكاز للوسطاء، تساعدهم على تجنب تعزيز التعددية المسلحة، كما يمكنه أن يقدم رؤى ثاقبة حول كيفية دمج إصلاح القطاع الأمني في عمليات السلام.

هنا تحضر تجربة جنوب السودان التي يمكن استخلاص دروس منها لتوجيه عملية إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد النزاع في السودان، بما في ذلك ما يتعلق بدمج إصلاح القطاع الأمني وتضمينه في اتفاقيات السلام. ففي جنوب السودان، ساعد خبراء الاتحاد الأفريقي المختصين بإصلاح القطاع الأمني على وضع اللمسات النهائية للمبادئ التوجيهية الخاصة بهذا الإصلاح. بيد أن التنفيذ يتطلب توفر الموارد، كما يقتضي الحصول على ولاية واضحة من مجلس السلم والأمن الصادر عن الاتحاد الأفريقي، وذلك من أجل ربط عمليات إصلاح القطاع الأمني بعمليات السلام. قبل كل ذلك، فإن الإرادة السياسية هي حجر الأساس والشرط الجوهري الذي لا غنى عنه.

ملائمة الإطار الأفريقي للحرب السودانية الراهنة

يمثل السودان حالة نموذجية لما يسعى الإطار الأفريقي إلى درء حدوثه. فأفضل وجه لفهم الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع يتمثل في أنها تمثّل فشلاً للقطاع الأمني، وليس مجرد صراع على السلطة بين أفراد، وذلك دون إغفال العوامل المزمنة الأخرى ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يمكن إرجاع تصدع القطاع الأمني السوداني إلى العوامل التالية:

غياب القيادة الموحدة: يحذّر إطار الاتحاد الأفريقي صراحةً من وجود قوات موازية تعمل خارج إطار قيادة وطنية موحدة. وقد قاد فشل السودان في حل قوات الدعم السريع أو دمجها تحت سلطة مدنية حقيقية إلى نشوء وضع يوجد فيه جيشين متنافسين في دولة واحدة.[9]

الانتقال السياسي المُعسكر: أخضعت المرحلة الانتقالية في السودان ما بعد 2019 السياسة المدنية للمساومات العسكرية. ووَسَمَ ذلك الواقع إصلاح القطاع الأمني فصار قضية مؤجلة، مبتسرة، ومحكومة بأهواء النخب، مما يتناقض مع تأكيد إطار الاتحاد الأفريقي على ضرورة أن تخضع عمليات الإصلاح لقيادة مدنية.

غياب الرقابة والمساءلة: احتفظت المؤسسات الأمنية في السودان بحصانة قانونية، واستقلالية اقتصادية، وهيمنة سياسية. وقد مهد غياب المساءلة الطريق لارتكاب الفظائع، وعَمَّق ثقافة الإفلات من العقاب، وطَبَّعَ مع العنف بوصفه أداة سياسية.

ديناميكيات السوق السياسي: رغم أن وثيقة الاتحاد الأفريقي لم تُسَمِّ هذا العامل صراحة، إلا أن السودان يمثل نموذجاً صارخاً لكيفية تحول القطاعات الأمنية غير المنضبطة إلى أسواق سياسية؛ حيث تُشترى الولاءات، وتتنافس الفصائل المسلحة على الريع، ويصبح العنف نفسه سلعةً خاضعة لمنطق المساومة.[10]

9- Marchal, R. (2025, September 9). Dr Roland Marchal: Civilian players failed Sudan, the country now needs a state in which everyone can participate. Atar Network. https://atarnetwork.com/?p=15147.

10- Sudan Democracy First Group. (2016, July). Soldiers in business suits. https://sudandemocracyfirstgroup.org/soldiers-in-business-suits/

كما مثل السودان وضعية يعمل فيها القادة بوصفهم أصحاب أو مديري أعمال تجارية، حيث يُقَايَض الولاء بالمال، ويُستخدم العنف معولاً لاستخراج الموارد وكسب النفوذ التفاوضي. في السودان، تُعرض مناجم الذهب والأراضي والمياه والثروات الزراعية للبيع بالمزاد العلني لداعمين أجانب، مقابل الحصول على الأسلحة وعقد التحالفات السياسية.

مشاركـــة الاتحـاد الأفريـقي: الفرص المُهدَرَة

يتطلع إطار الاتحاد الأفريقي إلى تحقيق دور نشط للمنظمة القارية في دعم وتوجيه الدول الأعضاء للاضطلاع بعمليات إصلاح حقيقية للقطاع الأمني والضغط عليها عند الحاجة. عدا أن هذا الدور ظل خطابياً إلى حد كبير في حالة السودان. ومن أبرز الفرص المهدرة: أ) اشتراط تحقيق معايير إلزامية لإصلاح القطاع الأمني في الاتفاقات السياسية؛ ب) الحيلولة دون تطبيع دور قادة المليشيات بوصفهم فاعلين سياسيين؛ ج) دعم الفاعلين المدنيين بمساندة تقنية وسياسية؛ د) معالجة المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية كجزء من إصلاح الحوكمة. وتكشف قضية السودان عن الفجوة بين الأطر المعيارية للاتحاد الأفريقي وقدرته على الإنفاذ، ولا سيما عندما تهيمن النخب الأمنية على العمليات الانتقالية.

دروس لمستقبل الســـودان وإطـــار الاتحـاد الأفريقـــي المتعلق بإصـلاح القطاع الأمني

تعزّز الحرب السودانية الحجة المركزية لإطار الاتحاد الأفريقي: لا انتقال سياسي ممكن من دون إصلاح حقيقي للقطاع الأمني. وأي عملية سلام مستقبلية تؤجل هذا الإصلاح تخاطر بإعادة إنتاج الظروف ذاتها التي قادت إلى الحرب. على ذلك، أمام السودان عدة مقتضيات لا مناص منها:

ا. الدمج الكامل للقوات الموازية تحت إشراف مدني.
2. استبعاد الفاعلين الأمنيين من الأنشطة الاقتصادية والتجارية.
3. إنشاء وزارة دفاع مدنية تمتلك سلطة فعلية وكاملة.
4. وجود عدالة انتقالية لمخاطبة الجرائم المتصلة بالقطاع الأمني، مع ضمان عدم الإفلات من العقاب.
5. أن ينتقل الاتحاد الأفريقي من مجرد صياغة السياسات إلى مرحلة الإنفاذ، وذلك عبر دمج الإطار ضمن هيكل السلام والأمن الصادر عن الاتحاد الأفريقي African Union Peace and Security Architecture ، و أيضاً عبر استثمار نفوذ الوساطة في الدمج المتعمد والمنهجي لأهداف ومبادئ إصلاح القطاع الأمني في عمليات السلام والوساطة، بالاستعانة بإدارة الوساطة والحوار التابعة للاتحاد الأفريقي لربط هذه العناصر عبر الدعم التقني، وإدارة المعرفة، وآليات التنسيق، والانخراط المستدام في مراحل الانتقال ما بعد الأنظمة الاستبدادية أو النزاعات.
6. المشاركة المدنية الواسعة في تحديد الأولويات الأمنية الوطنية، وصياغة استراتيجية أمنية وطنية تُركِّز على مفهوم الأمن البشري.

1- African Union Commission. (2013). The AU Policy Framework on Security Sector Reform and Governance. https://au.int/en/documents/20130524/au-policy-framework-security-sector-reform-and-governance
2- African Union Peace and Security Council. (2023, April). Communiqué of the 1138th Meeting on the Situation of the Republic of Sudan. https://au.int/en/pressreleases/20230416/communique-1138th-meeting-psc-situation-sudan
3- International Crisis Group. (2023). Sudan's unfinished democracy: The promise and betrayal of a people's revolution (Africa Report No. 189). https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/sudans-unfinished-democracy-promise-and-betrayal-peoples-revolution
4- United Nations Human Rights Council. (2023). Situation of Human Rights in Sudan. https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/situation-human-rights-sudan
5- United Nations Integrated Transition Assistance Mission in Sudan (UNITAMS). (2022). Security Sector Reform and Civilian Protection in Sudan.https://unitams.unmissions.org/security-sector-reform-and-civilian-protection-sudan
6- Verjee, A. (2020). Sudan's political marketplace and the logic of violence. Rift Valley Institute. https://riftvalley.net/publication/sudans-political-marketplace-and-logic-violence
5- World Bank Group. (2021). Sudan public expenditure review: Defense, security, and state capture. https://www.worldbank.org/en/country/sudan/publication/sudan-public-expenditure-review-defense-security-and-state-capture

وسـائل التواصل الاجتماعـيّ في حرب السـودان سـلاح ذو حَدَّيـــن

غادة كدوده
باحـثة مسـتقلــة

يُقدّم النزاع الذي اندلع في السودان في أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية لمحات عن الدور المعقّد لوسائل التواصل الاجتماعي بوصفها أداةً للتواصل المنقذ للحياة، وفي الوقت نفسه سلاحاً للتلاعب بالرأي العام. في هذه المقالة، استكشف بعض التقاطعات بين التكنولوجيا والحرب استناداً إلى السيناريو السوداني الذي يُوفّر حالة لافتة لدراسة كيفية استخدام منصات التواصل الاجتماعي سلاحاً، مما يؤثّر ليس فقط في ديناميات النزاع، ولكن أيضاً في المشهد الاجتماعي الأوسع.

ومع أنّ التاريخ السياسي للسودان شهد على مدى أوقات طويلة عنفاً وانقسامات بين مراكز السلطة وأطرافها، علاوةً على تأصّل العنصرية في بنية المجتمع، فإن هذه المشكلات تفاقمت وتضخمت بفعل وسائل التواصل الاجتماعي. وبالمثل، أَضحَت خطابات الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، منذ التسعينيات، مشكلة واسعة الانتشار على مستوى العالم. ومع أنّ خطابات الكراهية قناةً أنبتها الزمان منذ قرون، والسودان ليس استثناءً، فإن المنصات الرقمية كأنها رَكّبت سناناً على تلك القناة، إذ أضافت قدرات مُستَحدَثة، مثل الانتشار السريع virality، والسرية والقدرة على حجب هوية المستخدمين، والتضخيم الخوارزمي، مما غير جذرياً طريقة انتشارها وتأثيرها.

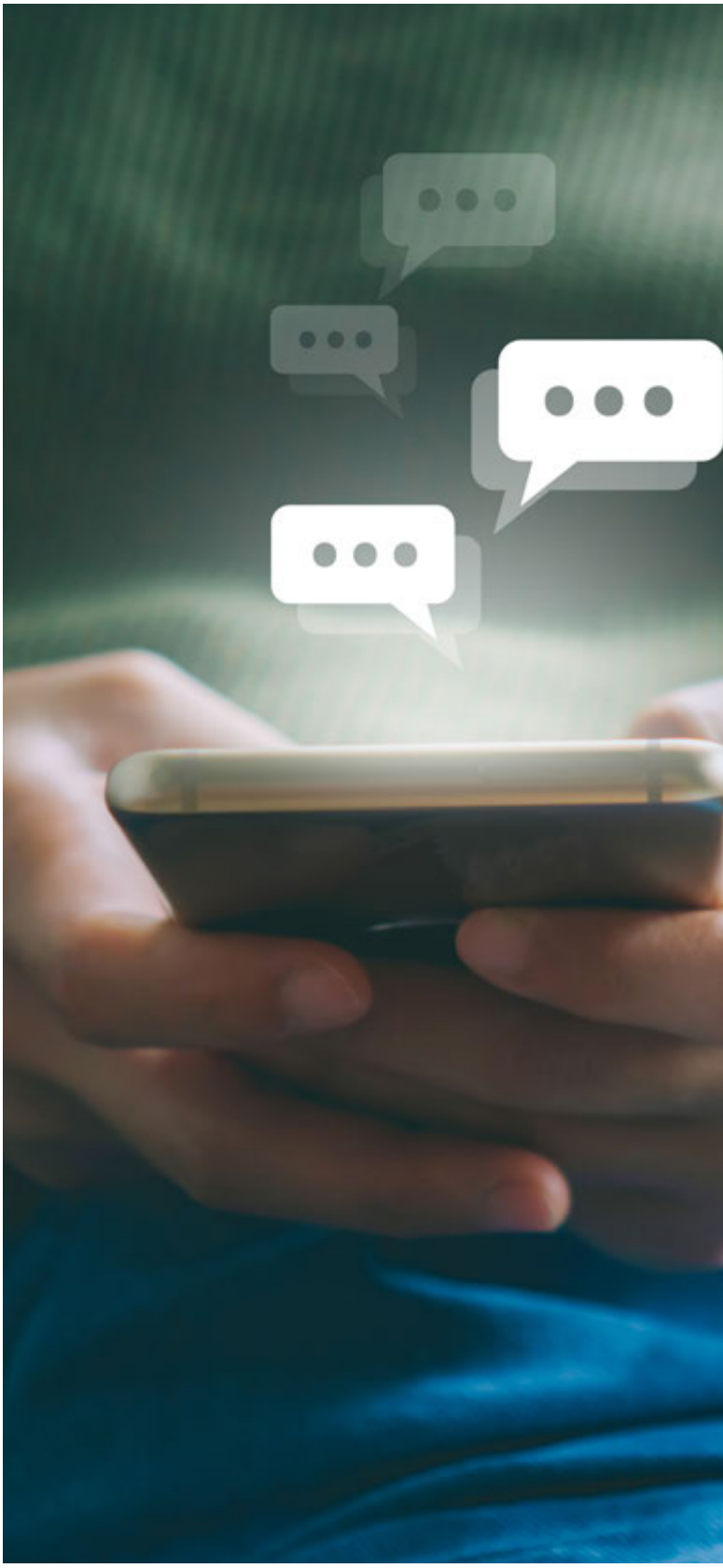

ومع ذلك، يبقى العنف المصاحب لخطاب الكراهية في المشهد السوداني المعاصر، إلى جانب الخطاب الحربي الانقسامي، أشد حدة على نحوٍ لا مثيل لهما في تاريخنا الحديث. وهذا يُبرز بوضوح التأثير العميق للمظالم المتراكمة في مجتمعنا، بالإضافة إلى الاستخدام البارع والمُنظَّم لوسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأطراف المتحاربة ومؤيِّديها. وفي المقابل، ساهمت الثقافة المجتمعية السودانية العريقة التي تتجذّر فيها تقاليد التضامن مثل «النفير» (العمل التطوعي الجماعي) و«التكية» (المطبخ الجماعي)، في تعزيز الصمود المحلي، ودعمت الشبكات الاجتماعية لتوفير الخدمات الأساسية والإغاثة عندما انهارت الدولة. وبعبارة أخرى، غدت منصات التواصل الاجتماعي، مثل: فيسبوك، وإكس، وواتساب، أسلحة ذات حدين؛ فمن ناحية، وفَّرت للناشطين والمواطنين العاديين أدوات لمشاركة المعلومات، وحشد الدعم، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان؛ ومن ناحية أخرى، استُخدمت المنصات نفسها من قبل الأطراف المتحاربة ومؤيديها لنشر الدعاية، والتحريض على العنف، ونشر المعلومات المضللة.

كذلك، أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي تحولاً جذرياً في طبيعة الحرب، إذ حولتها إلى صراع متشابك ومتعدد المجالات، حتى باتت المعركة على الرأي العام لا تقل أهمية عن القتال من أجل السيطرة الميدانية على الأرض. كما لم تعد الشراكات التقليدية بين الجيش ووسائل الإعلام ذات جدوى، إذ جعلت المنصات الرقمية كل فرد، سواء كان جندياً أو مدنياً، مصدراً محتملاً للمعلومات الاستخباراتية أو للمقاتلين أنفسهم، وذلك من خلال تيسير مشاركة المحتوى في الوقت الفعلي، عبر آليات الانتشار السريع واللامركزي. وأتاحت هذه الوسائل معلومات فورية عن المناورات العسكرية، مما يسهل تنفيذ الهجمات المنسقة والمناورات التكتيكية بدقة أكبر. ومن أبرز سمات النزاع الدائر في السودان تداول تقارير متضاربة بشأن نتائج المعارك في سياق التوظيف السياسي.

وعلى سبيل المثال، ولأهميتها في تحديد المسار النهائي للحرب، كانت القواعد العسكرية هدفاً استراتيجياً حيوياً تسعى قوات الدعم السريع إلى الاستيلاء عليها، فيما تستميت القوات المسلحة السودانية في الاحتفاظ بها. ونتيجة لذلك، تطوَّرَ نسقٌ متكرر يَظهر بعد كل معركة، إذ يعلن كلا الطرفين النصر والسيطرة الكاملة على القاعدة المستهدفة. وتجلّى ذلك بوضوح في معارك عديدة، مثل معارك جبل أولياء، وسلاح المدرعات، وحتى مقر قيادة الجيش السوداني في الخرطوم. علاوةً على ذلك، تنطوي حملات التضليل على قدرة بالغة على التأثير في الرأي العام وتوجيه السلوك على أرض الواقع، لانتشارها بسرعة فائقة. فعلى سبيل المثال، قد تثير التقارير المضللة بشأن جرائم مزعومة موجة من الخوف أو الرغبة في الانتقام، مما قد يشعل دورات عنف جديدة. وبما أنّ الحروب على وسائل التواصل الاجتماعي تستهدف إثارة الارتباك والغموض، فإن هذه المناورات تُعَقِّد المهمة الصعبة أصلاً أمام الصحفيين والباحثين الذين يجدون أنفسهم مضطرين إلى غربلة كمٍّ هائلٍ من المعلومات لتمييز التقارير الموثوقة عن الدعاية المغرضة. ومن الأمثلة البارزة: التقارير المكررة وغير المدعومة ببراهين بشأن مقتل قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، التي كانت سرديةً كاذبةً ورئيسةً طوال النزاع المستمر في السودان. وقد شُنَّت حرب نفسية مكثفة رداً على هذه التقارير، في الغالب من قبل مؤيدي الجيش السوداني الذين يريدون زرع الفتنة بين صفوف قوات الدعم السريع. وبالمثل، وسعياً إلى كسب الشرعية الدولية، وتبييض الفظائع، وتأطير النزاع على نحوٍ يخدم مصالحهم، شنَّت قوات الدعم السريع حملة تضليل معقدة ومتعددة الطبقات، مدعومة بحملات منسقة على وسائل التواصل الاجتماعي ومحتوى مُولَّد بأدوات الذكاء الاصطناعي، غالباً ما يتعارض مع التقارير الميدانية الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وشهود العيان. وفي أواخر عام 2025، كان يُعتقد أنّ معظم مقاطع الفيديو والملصقات المتداولة مولّدة بالذكاء الاصطناعي، مما بات يمكّن الأطراف المتحاربة من تزوير الأدلة أو التنصّل من التهم الموجهة إليهم بارتكاب فظائع وقعت بالفعل. وبلا مبالاة، ومن دون محاسبة، تستمر حرب السرديات وتتجدد مع كل قصف عندما يَستَهدِف أيٌّ من الجانبين قوافل المساعدات الإنسانية، أو يدمّر البنية التحتية، أو يزهق أرواح المدنيين.

وفقاً للتقارير، استعانت قوات الدعم السريع بشركات علاقات عامة واتصالات أجنبية متخصصة، مثل ديكنز ومادسون في كندا، وثينك دوكتور في فرنسا، وزيرو جرافيتي في الإمارات العربية المتحدة، لمساعدتها في نشر معلومات مُضلِّلة وتحسين صورتها أمام الرأي العام. وقبل تجميد حساباتها على منصة إكس، كانت قوات الدعم السريع تنشر بيانات ومقاطع فيديو يومياً، تدّعي فيها تحقيق انتصارات ميدانية. ومن المدهش أن هذه البيانات حاولت أيضاً إعادة تقديم قوات الدعم السريع شبه العسكرية بوصفها منظمة تقاتل من أجل المهمشين وتلتزم بإقامة الديمقراطية ومبادئ «حرية وسلام وعدالة» التي رفعتها الثورة. وبالمقابل، يرى بعض المراقبين أن توظيف الجيش السوداني لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات المضللة أقلّ تطوراً، إذ يعتمد، بدرجة أساسية، على المحرّضين الرقميين والحسابات الآلية الوهمية، فضلاً عن النشر الجماعي المتزامن، لدحض اتهامات قوات الدعم السريع وتعزيز الرواية الداعمة للجيش. وهكذا، بينما واصلت أصوات سودانية عديدة مطالبتها بوقف إراقة الدماء، تواترت موجات المنشورات المؤيدة للقوات المسلحة السودانية في حملة تلاعب واسعة النطاق، بهدف تضليل السودانيين والمتابعين الأجانب وإيهامهم بوجود دعم شعبي واسع للقوات المسلحة السودانية لتصعيد النزاع وحسمه عسكرياً.

منذ اشتعال فتيل الحرب، كثّف الإسلاميون جهودهم الدعائية، ونظموا ميليشيات للقتال إلى

جانب القوات المسلحة السودانية. وتزعم تقارير أن الحسابات المرتبطة بالإسلاميين توظف نصوصاً مدروسة ومُخطَّط لها على وسائل التواصل الاجتماعي، لمهاجمة التنظيمات المدنية والشخصيات السياسية، مدعيةً أنهم تآمروا مع قوات الدعم السريع للهجوم على القوات المسلحة السودانية ومحاولة الاستيلاء على السلطة. كما وصفت هذه الحسابات جميع الأطراف التي تتخذ موقفاً محايداً وتدعو إلى إنهاء الحرب بأنهم «خَوَنة» يتآمرون مع دول أجنبية، وعدّت مبادراتهم لتعزيز السلام خيانة صريحة. وعلاوةً على تشجيع المواطنين على تسليح أنفسهم والانضمام إلى القوات المسلحة السودانية في القتال، كانت حملاتهم الدعائية والتضليليَّة تدفع القوات المسلحة السودانية إلى تجنيد الجهاديين. وبالإضافة إلى ذلك، عارَضت دعايتهم السياسية باستمرار مشاركة القوات المسلحة السودانية في مفاوضات للسلام مع قوات الدعم السريع. ومع أنّ أساليب الدعاية لدى الإسلاميين تستهدف، في المقام الأول، قوات الدعم السريع، وتدعم بالمقابل القوات المسلحة السودانية، فإنها غالباً ما تلاحق الفاعلين السياسيين المدنيين. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الحملة الإلكترونية غير المسبوقة ضد الفاعلين المدنيين، حين أُلصقت بهم تهم التواطؤ مع قوات الدعم السريع إبان زيارة قادة تنسيقية القوى المدنية الديمقراطية السودانية (المعروفة باسم «تقدّم»، ولاحقاً باسم «صمود») إلى لندن في أكتوبر 2024. وقادت هذه الحملة إلى تنظيم مظاهرة كبيرة في لندن دعت إلى دعم العمل العسكري للقوات المسلحة السودانية وأدانت القادة المدنيين.

ربما لا يتعمد المشاركون في حروب وسائل التواصل الاجتماعي تحقيق العواقب المترتبة عليها، لكن مع الأسف، فإن قدرة هذه المنصات على التأثير في الرأي العام قد تمهد الطريق لتداعيات اجتماعية وسياسية طويلة الأمد، إلى جانب تأثيراتها الفورية على النزاع. فعبر تطبيع خطاب الكراهية واللغة الانقسامية على منصات التواصل الاجتماعي تتعزَّز ثقافة العنف وعدم التسامح التي تتجاوز النزاع الدائر، وكذلك من خلال شَيطَنة الجماعات المعارضة وإثارة الخوف في المجتمعات. وتتجلى الممارسات الشائعة لتشويه صورة «الآخر» في توظيف مصطلحات تنطوي على قدر كبير من الازدراء، مثل لفظة «ود الضيف» التي تُلصق بأفراد الدعم السريع لتصويرهم غرباء عديمي الشرعية الاجتماعية، وكلمة «فلنقاي» التي تُطلق على الجماعات المسلحة في دارفور المنضوية تحت لواء القوات المسلحة السودانية، في إشارة إلى دونيتهم واستعبادهم. أما أوصاف «الخونة» أو «الجواسيس الأجانب»، فقد كانت من نصيب الناشطين المناهضين للحرب. ويظهر نجاح هذه الحملات في تشويه «الآخر» في صمت حسابات مؤيدي القوات المسلحة السودانية حين تُنفّذ غارات جوية على المناطق المدنية، بل إن بعضها يحتفي بها حين تقع على مناطق تحت سيطرة قوات الدعم السريع، وغالباً ما تُشَوَّه هذه الأحداث وتُصَوَّر هذه المناطق أهدافاً عسكرية مشروعة. وفي المقابل، وكنوع من الانتقام، بعد تلقي الضربات الجوية، تحرض حسابات المؤيدين لقوات الدعم السريع على العنف، ليس فقط ضد المدنيين في شمال السودان ووسطه، بل على نحوٍ أكثر فعالية ضد المجتمعات غير العربية في دارفور. وقد كان هذ التحريض ذريعةً رقميةً للتطهير العرقي والمذابح على الأرض. واللافت أن هذا التحريض يَتعَزَّز عبر ما ينشره مقاتلو الدعم السريع أنفسهم من مقاطع مصوّرة تدينهم وتوثق احتفالهم بارتكابهم جرائم حرب.

في أوقات استفحال الأزمات الكبرى، كالحرب الدائرة في السودان، غالباً ما يدفع الخوف الناسَ إلى دعم القادة القائمين، مما يخلق تأثيراً شعبوياً، ليس فقط في المواطنين العاديين، بل أيضاً في المثقفين والناشطين المؤيدين للديمقراطية. وكثيراً ما يتجاهل المنحازون إلى جانب القوات المسلحة السودانية الحقائق التاريخية المتعلقة بها وبالإسلاميين متذرّعين بمنع انهيار الدولة، في حين يغضّ داعمو الدعم السريع طرفهم

عن ماضيها الحافل بالعنف، تحت ذريعة تطهير السودان من الإسلاميين. ويغدو الخوف في أوقات النزاع أداةً عاطفية قوية، وكثيراً ما يُوظَّف في التلاعب بالرأي العام وتحويل المواقف تحولاً جذرياً، وذلك عبر تضخيم التهديدات، وتعزيز التضامن داخل المجموعة الواحدة، وزيادة الطلب على القيادة الحازمة، ودعم المواقف السياسية الاستبدادية. وعلى سبيل المثال، يُعزى نجاح قوات الدعم السريع في تجنيد أعداد كبيرة من الشبان من مجموعات بعينها في غرب السودان، التي تُعد قاعدتها الاجتماعية، إلى الإحساس المتجذر بالتهديد الموجّه نحو مجتمعاتهم، وهو إحساس كثيراً ما يغذيه خطاب الكراهية المؤيد للجيش السوداني، المتداول على وسائل التواصل الاجتماعي. كذلك لا تحظى الممارسات التمييزية ضد الأشخاص المنحدرين من المناطق التي ينتمي إليها معظم مقاتلي قوات الدعم السريع، والقمع الذي يتعرض له المعارضون السياسيون والناشطون من قبل حكومة الأمر الواقع في بورتسودان، بمستوى الإدانة الذي كانت ستحظى به من الناشطين الديمقراطيين قبل الحرب. ومن المحتمل أن عوامل التاريخ والجغرافيا والهوية جميعها الآن تتضافر في إدامة الانقسامات، وتبرير العنف، والتغاضي عن القمع، وحتى قبول العودة إلى الحكم العسكري.

ومع ذلك، وفي سياق يتسم بخطاب عدائي غير مسبوق وانقسام عميق، تجد المجتمعات نفسها أمام أزمات متواصلة من عدم الثقة والكراهية التي تفاقمها وسائل التواصل الاجتماعي، مما يُعقّد جهود المصالحة بعد النزاع. ويطرح هذا الواقع أسئلة جوهرية أمام الناشطين والمفكرين، وحتى العسكريين، بشأن العواقب طويلة الأمد لهذا التبادل المتسارع والواسع النطاق للمعلومات في النزاعات المسلحة. ولاستثمار التكنولوجيا بفعالية في ميادين القتال، تبرز الحاجة إلى فهم أعمق لتأثيراتها في الأداء العسكري والسلامة العامة في آنٍ معاً.

في هذا المقال، سعيت إلى تسليط الضوء على جملة قضايا متصلة بالدور المعقد لوسائل التواصل الاجتماعي في النزاع، مع التركيز على الحرب في السودان، ومحاولة استيعاب التأثيرات الأوسع للتكنولوجيا في المجتمع. وعموماً، يستلزم الأمر فهماً أعمق للآثار الأخلاقية لهذا الاستخدام؛ إذ تغدو وسائل التواصل الاجتماعي سلاحاً قوياً ذا حدين، يمكن استخدامه في تعزيز التضامن، وكذلك في تأجيج العصبية والتمييز، وفي دعم حركات العدالة الاجتماعية أو في تمكين الظلم، ويمكن أيضاً أن تكون محركاً للتحرر الديمقراطي أو أداة للقمع الاستبدادي. ويتحدد تأثيرها، بدرجة كبيرة، بنوايا مستخدميها ودوافعهم وسلوكياتهم. في الختام، يقدم توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الحرب السودانية سلاحاً، ورؤى قيّمة بشأن طبيعة الحروب المعاصرة، ويؤكد أهمية تقييم كيف تشكّل التكنولوجيا السرديات، وتأثيرها في السلوكيات، وتشجيعها على العنف. ونتيجة لذلك، ينبغي أن نكيّف مقارباتنا لفهم التعقيدات التي تنشأ في العصر الرقمي ومعالجتها. كما يلزمنا أن نظل يقظين وسط فوضى الحروب الرقمية، وأن نتساءل باستمرار عن التأثيرات الاجتماعية الأوسع للتكنولوجيا، وأن نسعى إلى حماية مساحات الحوار والنقاش الأصيل، الذي ينبغي أن يشمل أيضاً التعافي عبر منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التماسك الاجتماعي. رغم المخاطر التي تنطوي عليها إساءة الاستخدام، يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي أداةً مفيدةً للتواصل وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي والمصالحة، وجميعها تُساهم في التعافي بعد النزاع، إذ توفر فرصاً فريدة لإعطاء صوت لمن لا صوت لهم، وتجسير الهوة بين الجماعات المتباينة، وتوفير منصة لجهود بناء السلام، إلى جانب مجموعة واسعة من الطرق لتبني الطيف الكامل لما يعنيه أن يكون المرء سودانياً.

متي ينتهـــي تقديـم القرابيـــن

نحـو اطار للعدالة والإنصـاف لأطفال السودان

زينب عباس بدوي
كاتبة مختصة في مجال حقوق الإنسان

إذ يدور رحى الحرب في السودان، يُرزأ الأطفال بنصيبٍ فادحٍ وغير متكافئ من العنف والنزوح والانهيار المؤسسي الذي صاحبها. وهذه الورقة تُحاجِج بأن الأزمة التي تعصف بالأطفال في السودان تتجاوز كونها طارئاً إنسانيّاً مُلِحّاً؛ إذ هي، على نحوٍ أعَم، محصلة حتمية لأشكال من اللامساواة الهيكليّة المُزمنة، والحكم العسكري المتطاول، وثقافة الإفلات من العقاب المتجذّرة. ومن ثمّ، سيظل السلام المستدام وإعادة البناء الوطني غايات بعيدة المنال إذا لم يُدمج تحقيق العدالة والإنصاف للأطفال في صُلب ترتيبات وقف إطلاق النار، وعمليات العدالة الانتقالية، وجهود إصلاح الدولة على المدى الطويل.

يشكل الأطفال نصف سكان السودان على وجه التقريب،[1] وظل الملايين منهم، حتى قبل اندلاع الحرب الحالية، يعانون من وطأة الفقر، وسوء التغذية، ومحدودية فرص التعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى تعرّضهم لأشكالٍ من التمييز على أساس النوع، والإثنية، والإعاقة، والمنطقة الجغرافيّة. وقد فاقَمت الحرب الراهنة من هذه الهشاشة القائمة، وأفرَزت في الوقت ذاته انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق ضد حقوق الأطفال.

تفحص هذه الورقة الدوافع الهيكلية وراء تردي أوضاع حقوق الطفل في السودان، وتحلّل الفئات الرئيسية للانتهاكات التي ارتُكبت خلال النزاع الحالي، وتقترح، ختاماً، إطاراً للعدالة يرتكز على مبادئ الإنصاف، والمسائلة، والإصلاح المؤسسي. ويستند هذا التحليل إلى أحكام القانون الإنساني الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل،[2] وإطار عمل الأمم المتحدة المعنيّ بالأطفال والنزاعات المسلحة.[3]

1- تشير التقارير القطرية وتقارير الوضع الخاصة باليونيسف بشأن السودان بشكل متكرر إلى أن حوالي ٥٠٪ إلى ٥٥٪ من سكان السودان تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا

2- Convention on the Rights of the Child. (1989). OHCHR. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child

3- UN. Security Council (54th year: 1999). (1999, August 30). Resolution 1261 (1999): adopted by the Security Council at its 4037th meeting, on 25 August 1999. United Nations Digital Library System. https://digitallibrary.un.org/record/278324?v=pdf

الدوافع الهيكليـة لتردّي أوضاع حقوق الطفـــل

يتعذّر فهم الكارثة الراهنة بمعزلٍ عن التاريخ السياسي للسودان. إذ مَنَحَت عقودٌ من السيطرة العسكرية على الحكم الأولويَّة للإنفاق الأمني على حساب الاستثمار الاجتماعي، مما أضعف المؤسسات المدنية، وأشاع التطبيع مع الإفلات من العقاب إزاء انتهاكات حقوق الإنسان. بالنتيجة، ظلَّت أنظمة التعليم، والصحة، وحماية الطفل، تعاني نقصاً مزمناً في التمويل، وتفاوتاً شديداً في توزيعها بين المناطق المختلفة.

خلف التفاوت الإقليمي الحادّ مناطق مُهمَّشة ذات بنى تحتيّة واهية، وفرصاً محدودة في الوصول إلى الخدمات الأساسية. كما اعتوَرَ القصور نُظُم التسجيل المدني، مما خلَّف كثيراً من الأطفال بلا وثائق هوية رسمية، وبالتالي حُرِموا من الحماية القانونية، وفاقمَ من حدّة هذا الإقصاء التمييز الهيكلي الذي يطال الفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المنحدرين من مجتمعات مهمشة.

عجَّل اندلاع الحرب من وتيرة الانهيار المؤسسي؛ إذ أفضَت حالة التفكُّك التي ألَّمت بالدولة إلى تعطيل الرقابة الإدارية، وشلّ تقديم الخدمات الأساسية، وتقويض آليات المساءلة التي عانت من الهشاشة مسبقاً. وعليه فإن الأزمة التي تواجه الأطفال ليست مجرد نتائج للأعمال العدائية الجارية، بل هي تجسيد لإهمال هيكليّ طال أمَده، وتفاقم بشدّة مع النزاع المسلح.

على الرغم من التقاليد السودانية الأصيلة التي تُكرِّس تكريم الأطفال والاحتفاء بهم، فإن أطراف النزاع ارتكَبت بحقهم انتهاكات جسيمة، متجاهلةً بذلك المسؤوليات الأخلاقية والالتزامات القانونية الوطنية الرامية إلى حماية حقوق الطفل. وتُظهر التجارب في السودان استحالة حماية حقوق الطفل على نحوٍ فعال، أو تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، في ظلّ بيئة أوسع تتسم بانتشارٍ واسعٍ لانتهاكات حقوق الإنسان.

الانتهاكـات الجسيـمة ضـد الأطفال

عرَّضت الحرب أطفال السودان إلى الانتهاكات الجسيمة الستة التي حددتها الأمم المتحدة[4] وهي قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيدهم واستخدامهم من قبل الأطراف المسلحة، واستهداف المدارس والمستشفيات، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والاختطاف، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. لقد أفضَى القصفُ العشوائي، والغارات الجوية، واستخدام أساليب حرب المدن في مناطق مكتظّة بالسكان، إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين بينهم أطفالٌ كُثر. وفاقم استخدام الأسلحة الثقيلة في الأحياء السكنية من مخاطر الموت، والإصابة الدائمة، والإعاقة. كما يعاني الأطفال، إلى جانب الأذَى الجسدي، من صدماتٍ نفسيةٍ حادَّة جراء مشاهدتهم عمليات القتل والدمار والنزوح.

أدَّى تدمير الخدمات الأساسية أو تعليقها إلى تفاقم هذه الأضرار. فالأضرار التي لَحِقَت بالمستشفيات، وشبكات المياه والكهرباء عطَّلت الرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي، وحملات التطعيم. كما اضطربت سلاسل الإمداد الغذائي، مما ساهم في تفاقم انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدّلات سوء التغذية الحادّ بين الأطفال الصغار، كما عادت الأمراض القابلة للوقاية إلى الظهور مُجدَّداً في المناطق التي انهَارت فيها برامج التحصين.

لم يكن التعليم بمنأى عن الضرر، فقد تعرَّض لخللٍ عميق؛ تضرَّرت المدارس، أو احتلّتها الأطراف المسلحة، أو حُوِّلت إلى مراكز إيواء للأسر النازحة. وينطوي إغلاق المدارس لفترات طويلة على خطر استبعاد الأطفال من التعليم الرسمي بشكلٍ دائم[5] لاسيما الفتيات في المناطق الريفية. كما يُعيق فقدان الوثائق الثبوتية بسبب النزوح عملية التسجيل في المدارس، سواءً داخل السودان أو في

4- الانتهاكات الجسيمة الستة - من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلّح
https://childrenandarmedconflict.un.org/ar/six-grave-violations/

5- SUDAN: Children have lost about 500 days of learning due to war in one of the world's longest school closures. (2026, January). Save the Children International. https://www.savethechildren.net/news/sudan-children-have-lost-about-500-days-learning-due-war-one-worlds-longest-school-closures

البلدان المُضِيفة المُجاورة. ولا يقتصر أثر تعطيل التعليم على إعاقة النمو المعرفي فحسب، بل يزيد أيضاً من مخاطر عمالة الأطفال، وزواج الفتيات المُبكّر، وتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة.

يبرزُ العنف الجنسي، والعنف القائم على النوع، بوصفهما مصدَرَي قلقٍ بالغ. وتُشير التقارير إلى تعرّض النساء والفتيات، بمن فيهنَّ القاصرات، للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وفوق ذلك، كثيراً ما تُواجِه الناجيات وصمةَ عارٍ اجتماعية ونَقصاً في الرعاية الطبية، ومحدوديّة في فرص الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي[6]. أما المواليد ثمرة الاغتصاب، فيعانُون عادةً من التمييز، وعراقيل التسجيل المدني، مما يُعمّق حلقَات الوَصم والتهميش.[7]

يمثّل النزوح الجماعي سمة بارزة في هذه الأزمة، فقد نزح الملايين داخلياً أو أُجبروا على الفرار عبر الحدود، حيث يُشَكّل الأطفال نسبةً كبيرة من النازحين. ويُعرِّض النزوح الأطفال لمخاطر جمّة؛ منها الانفصال عن أسرهم، والاستغلال، والاتجار بالبشر، وظروف المعيشة القاسية. كما تتعرَّض أنظمة الدعم القائمة على الأسرة المُمتَدَّة لضغوطٍ هائلة بسبب نُدرة الموارد وانعدام الأمن، مما يُضعِف آليات الحماية غير الرسميّة التي ساهمت في السابق في التخفيف من المخاطر.

يواجه الأطفال ذوو الإعاقة حالة متصاعدة الحدّة من الانكشاف والضعف. فصعوبة الحركة تعيق إجلاءَهم أثناء الهجمات، في حين يَجِدُّ تدمير المرافق الطبية من فرص حصولهم على العلاج والتأهيل والأجهزة المُساعِدة. للأسف، أدَّت الإصابات المرتبطة بالنزاع إلى زيادة عدد الأطفال المصابين بإعاقات دائمة، مما يضع أعباءً إضافية على الأُسر والمجتمعات المحلية.

6- More than Numbers – Report on the State of Violence Against Women and Girls in Sudan (2023-2025). (2025, December 15). SIHA. https://sihanet.org/report-launch-more-than-numbers-report-on-the-state-of-violence-against-women-and-girls-in-sudan-2023-2025/

7-Women grapple with unplanned pregnancies after sexual violence in Sudan war. (2024, April 10). UN Women – Headquarters. https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2024/04/women-grapple-with-unplanned-pregnancies-after-sexual-violence-in-sudan-war

تجنيـــد وعسكـــرة الأطفـــال

يعود تاريخ تجنيد الأطفال في السودان إلى ما قبل الحرب الحالية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر، والتهميش، وانتشار الأسلحة الخفيفة، وتغلغل حالة انعدام الأمن. ووفقاً للتقارير فقد أدَّت الحرب الراهنة إلى تفاقم هذه الأنساق.

تتعدَّد الوسائل التي قد تشدّ الأطفال إلى صفوف الجماعات المسلحة؛ من خلال الإغراء المادّي -في ظلّ الفقر المدقع- أو الإكراه، أو الاختطاف، أو عبر التعبئة التي يقف عليها قادة المجتمع المحلّي. وفي بعض الحالات، ينضمّ الأطفال طَلَباً للحماية، أو المكانة الاجتماعية، أو رغبةً في الانتقام بعد فقدان أقربائهم. وقد وَظّفَت الأطراف المسلحة خطابات تُمَجِّد العنف، أو تُصوِّر المُشارَكة في القتال بوصفها دفاعاً عن المجتمع أو الهوية.[8]

العواقـــب الوخـــيمة

تَترتَّب على تجنيد الأطفال عواقب وخيمة، فهو يعرّضهم للقتال، والإصابات والصدمات النفسيّة العميقة، ويُعطّل تعليمهم ونموّهم الاجتماعي، ويزيد من صعوبة إعادة دمجهم في المجتمع على المدى الطويل. وتتنامَى المخاوف من أن تُواجه عمليات نَزْع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج عقبات جمّة؛ أبرزها ضعف القُدرات المؤسسية، واستمرار حالة انعدام الأمن، ومحدوديّة الفرص الاقتصادية في السودان في مرحلة ما بعد النزاع.

تبعات عبر الأجيـــال

يُعيد التعرّض المُطَوَّل للعنف تشكيل أنماط التنشئة الاجتماعية، فالأطفال الذين ينشئون في بيئةٍ تتَّسِم بالوحشية، والنزوح، والاستقطاب، قد يستبطنون سرديات الثأر والإقصاء وانهدام الثقة.[9] كما يقود تآكل التماسك الاجتماعي، إلى جانب تدميـــر المؤسســـات الثقـافيـــة والتراث، إلـــى

8- Salazar, B. & Cash, O. (2025, March 18). The Recruitment and Use of Child Soldiers in Sudan. Genocide Watch. https://www.genocidewatch.com/single-post/the-recruitment-and-use-of-child-soldiers-in-sudan

9- Sharma, N., Dajani, R., Tofail, F., Black, C., Tutlam, N., & Bhutta, Z. A. (2026). Long term effects of childhood exposure to violence in fragile and conflict affected settings. BMJ, 392, e086040. https://doi.org/10.1136/bmj-2025-086040

تهديد الاستقرار الوطني على المدى الطويل. لذا، يتعيَّن النظر إلى تحقيق العدالة للأطفال، ليس فقط بوصفها مُساءلة تتعلَّق بانتهاكات بعينها، بل باعتبارها عملية أوسع لإعادة البناء الاجتماعي من شأنها معالجة الضَرر المُمتَد عبر الأجيال.

إطـار تحقيـق العدالـــة والإنصـاف

يتطلّب تحقيق العدالة للأطفال السودانيين دمج عناصر المُساءلة وجبر الضرر والإصلاح الهيكلي ضمن عمليات بناء السلام وإعادة بناء الدولة. على المدى القصير، يجب أن تتضمن ترتيبات وقف إطلاق النار بنوداً صريحة لحماية الطفل تشمل التزامات واضحة بوقف التجنيد، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وحماية المدارس والمستشفيات من الاستخدامات العسكرية. كما أن إجراء تحقيقات مستقلة في الانتهاكات الجسيمة أمر لا غنى عنه لتحقيق المساءلة وردع الانتهاكات المستقبلية. ولا بد من تصميم آليات العدالة الانتقالية بطريقة تُراعي خصوصية الأطفال، مع ضمان حصول الضحايا على تعويضات عادلة، ودعم نفسيّ واجتماعي، واعتراف بالضَرر الذي لَحِقَ بهم.

تُعد الاستعادة الفورية للخدمات الأساسية أمراً بالغ الأهمية، ويشمل ذلك تأمين الوصول إلى الغذاء، والرعاية الصحية، والتطعيم، والتعليم في حالات الطوارئ، والمأوى الآمن. كما يجب إعطاء الأولوية لآليات لم شمل الأطفال المنفصلين عن أسرهم، وحماية القاصرين غير المصحوبين بذويّهم. من الضروري كذلك استشارة الأطفال بأساليب تتناسب مع أعمارهم ضمن عمليّات بناء السلام، لضمان إثراء جهود إعادة الإعمار بوجهات نظرهم.

تتطلَّب العدالة على المدى الطويل، تحوّلاً هيكلياً. إذ يجب أن تتضمن الإصلاحات الدستورية والتشريعية موائمة القوانين المحلية[10] مع المعايير الدولية لحقوق الطفل، وإزالة كافة الأحكام التمييزية. كذلك يجب تخصيص ميزانيات مُستدامة لقطاعات التعليم، والرعاية الصحية، ومؤسسات حماية الطفل، لمعالجة النقص التمويلي المُزمِن. ولا بد من تعزيز الأنظمة المتكاملة لتسجيل المواليد لضمان الهوية القانونية للأطفال، وحصولهم على الخدمات.

يجب أن يركز إصلاح التعليم على تعزيز مبادئ الشمول، والمساواة النوعية، واحترام التنوّع الثقافي، إلى جانب تقديم برامج مختصّة بإعادة دمج الأطفال المُجنَّدين سابقاً، تجمع بين الرعاية النفسية والاجتماعية، والتعليم، والدعم الاقتصادي. كما تبرز ضرورة إنشاء أنظمة بيانات قادرة على رصد مؤشرات رفاه الأطفال في جميع المناطق، وذلك بهدف توجيه سياسات التدخّل العادلة.

يستوجب مبدأ الإنصاف إيلاء عناية خاصة للأطفال في المناطق المهمشة، ومناطق النزاع النَشِط، والأطفال النازحين، والفتيات، والأطفال ذوي الإعاقة. إن معالجة أشكال اللامساواة الهيكلية شرط لا غنى عنه للحيلولة دون تجدّد دورات الصراع العنيف.

الخاتـــمة

تعكس معاناة أطفال السودان وحشية النزاع المسلح المباشرة، كما تُجسّد الآثار التراكمية لعقود من الإهمال الهيكلي. إن انتهاكات حقوق الأطفال ليست محصلة نتائج عرضية للحرب، بل مؤشرات على إخفاقات أعمَق في الحكم. وأي تسوية سياسية تُهمّش حقوق الأطفال إنما تُخاطر بتكريس أنساق عدم الاستقرار، وإدامة حلقات العنف. لذا يجب أن تُشكِّل العدالة والإنصاف للأطفال ركيزة أساسية في مفاوضات السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع. ومن الأهمية بمكان توضيح أن المُسَاءلة، والإصلاح المؤسّسي، والاستثمار الاجتماعي المُستدام ليست محض عناصر مُساندِة للسلام، إنما هي أساسه المتين. إن ضمان بقاء أطفال السودان على قيد الحياة، وتعافيهم، وازدهارهم، غاية لا تنفصل عن غايات تأمين استقرار البلاد وتماسكها على المدى الطويل.

10- Laws that need to be reformed to such end include Personal Status Law Act of Sudan (1991), The Sudanese Criminal Act (1991), The Sudanese Labour Act 1997, The Sudanese National Civil Service Act (2007), The Sudanese National Prison and Treatment of Inmates Act (2010), The Sudanese Child Act (2010), to name a few.

السيـــادة المجـــزأة

ببليوغرافيا شارحة لفهم حرب أبريـل 2023 فـــي الســـودان

مجدي النعيم
مترجم ومحرر، وباحث في سياسة وسياسات حقوق الإنسان

تمثّل هذه المقدمة إطاراً أوليـاً لدراسة جاريـة، إذ تحدّد التوجهـات التحليليـة الرئيـسيـة التـي سيـتم تنقيـحها وتوسيعها أثناء سير العمل لتواكب توفر البيانات والمصادر

تَوَّجت حرب 15 أبريل في السودان أشهراً من التوتر المتصاعد داخل والساحة السياسية والمكون العسكري/الأمني، الذي اتّسم بازدواج القيادة. بيد أن دولة ما بعد الاستقلال في السودان كانت تعاني بالفعل من تعثر عمليات بناء الأمة، والاختلالات الاقتصادية العميقة، والتبعية للقوى الخارجية، وتفشي المظالم من كل نوع ضمن نظام سياسي مفرط في مركزيته. وبعبارة أخرى، استمرت الدولة السودانية تتعهّد إرثها الاستعماري بالرعاية من دون الحد الأدنى من مساءلة هذا الإرث، على الأقل من جانب الفاعلين المهيمنين في البلد.

حَوَّلَت المواجهة التي اندلعت بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع - المدعومة بقوة من الإمارات العربية المتحدة - السودان إلى ساحة حرب بالوكالة بين قوى إقليمية متنافسة. وبينما عزَّزت القوات المسلحة السودانية تحالفاتها مع جهات إقليمية على خلاف مع الإمارات، أو بدافع مصالح قوية في السودان، تعاني القوات المتحاربة من التشرذم. وبسبب تكاثر الميليشيات في معسكر القوات المسلحة السودانية، وطبيعة تكوين قوات الدعم السريع وأنماط تجنيدها، تراجعت قبضة القيادة والسيطرة لدى كلا الجانبين. ولم تعد أي قوة تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية. ويبرز أمراء الحرب، من كلا الجانبين، بوصفهم فاعلين رئيسيين يحظون بدعم دوائر إثنية وأيديولوجية،

ويتلقون التمويل والمعدات من الأموال العامة ومن أطراف خارجية، وقد توزّط العديد منهم في فظائع ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل وحتى أعمال إبادة جماعية.

يهدف هذا الجهد إلى إعداد «ببليوغرافيا شارحة» حول حرب أبريل 2023 في السودان، وهي حربٌ دمّرت البلد وسحقت شعبها، إذ أودت بحياة أكثر من 150 ألف شخص، وشردت أكثر من ١١ مليوناً، ودمرت سبل العيش في جميع أنحاء البلد. ومع تدفق النازحين واللاجئين، والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، والتحالفات الإقليمية، باتت آثار الحرب واضحة.

تسعى هذه الببليوغرافيا إلى دمج وجهات النظر الأكاديمية والسياسية حول ديناميكيات الحرب، وذلك من خلال انتقاء مجموعة مختارة من التحليلات المُحكَمة، وتقييمات الكارثة الإنسانية، والدراسات الجيوسياسية، وحتى الأعمال الأدبية. وهي، بذلك، تقدم نظرة شاملة متعددة التخصصات لمسار الحرب.

يستند اختيار المدخلات إلى الدقة العلمية والمصداقية المؤسسية بإعطاء الأولوية للمجلات المحكمة وتقارير المنظمات الدولية والناشرين الراسخين، إلى جانب تحرّي الموثوقية الإمبريقية (الميدانية) المستمدة من قواعد البيانات الموثقة المختصة بالنزاعات. كما تُعطي هذه المعايير الأولوية للأهمية الزمنية (بدءاً أبريل 2023 في أغلب الأحيان) وتنوع المصادر، حيث تُدمج الأدبيات الأكاديمية والتقارير المهنية والمواد الثقافية لتحقيق التوازن بين المنظورين الفكري والوجداني. وقد جُمعت قائمة المراجع بمنظور أن تُشكل أداة بحثية وإطاراً تفسيرياً لدراسة كيفية تفكيك الحرب لمفهوم الدولة السودانية أو إعادة تعريفه. قد يبدو هذا الطموح كبيراً، لا سيما في ضوء محدودية الأبحاث المتاحة حالياً حول التطورات السودان؛ ومع ذلك، من خلال التركيز على أعمال المفكرين السودانيين الذين يستفيدون من قربهم من الواقع ومعرفتهم الميدانية، يسعى هذا المشروع إلى سد الفجوة بين التحليل الجيوسياسي المجرد، من ناحية، ومن الواقع المعاش لانهيار الدولة.

تغطي المداخل المتنوعة مواداً نُشرت بين أبريل 2023 وحتى الآن، وفي بعض الحالات قد تعود إلى مواد نشرت قبل انطلاق الحرب لكنها تساعد في فهم ديناميكياتها. وستُنشر السلسلة الشارحة (في ستة أقسام) على مجلة زاويا بدءاً من هذا العدد. وننشر في هذا العدد الأول أربعة أقسام يحتوي كل منها على مدخل واحد. وباعتباره مشروعاً حياً ينمو تدريجياً، سيظل مرناً ليستوعب التعديلات اللازمة مع ظهور أبحاث جديدة حول الحرب الدائرة. نرحب باقتراحاتكم بشأن مدخلات محددة، سواء كانت منشورات مطبوعة أو إلكترونية.

القسم الأول - الجذور المباشرة للتمزق

The struggle for Sudan. .(2024) .Medani, K. M
Middle East Research and Information Project
Retrieved from https://www. .310 (MERIP), Issue
/merip.org/the-struggle-for-sudan

مدني، خ. م. (٢٠٢٤). الصراع على السودان. مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط (MERIP)، العدد ٣١٠. أُسترجع من
https://www.merip.org/the-struggle-for-sudan /
يقدم خالد مصطفى مدني، عالم السياسة بجامعة ماكجيل، نظرة عامة موجزة، لكن معمقة، حول الفترة الانتقالية المضطربة في السودان والجذور الهيكلية لحرب 2023. وفي مقاله لمجلة «مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط» (MERIP)، يضع مدني المواجهة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في سياق عقود من الحكم العسكري، والاستغلال الاقتصادي، وتدجين واستتباع السياسة المدنية. ويجمع المقال بين رؤى الاقتصاد السياسي والمعرفة الميدانية المتراكمة من خلال البحث الأكاديمي للمؤلف، مما يجعله سهل الفهم وغنياً بالتحليل.

يكمن وراء فشل المرحلة الانتقالية في السودان بشكل أساسي اتفاق تقاسم السلطة غير المتوازن الذي سمح للعسكريين بالاحتفاظ بنفوذ «الدولة العميقة»، بما في ذلك سيطرتهم على قطاعات واسعة من الاقتصاد واستمرار شبكات النفوذ الإسلامية. وقد حفَّز هذا الأمر القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على إضعاف الحكم المدني وليس التخلي عن هيمنتهما المالية والسياسية. وفي نهاية المطاف، أعطى الجنرالات الأولوية لمصالحهم المتضاربة في «الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة» على حساب المطالب الديمقراطية لثورة ديسمبر 2018 المجهضة ما أدّى إلى انهيار المرحلة الانتقالية. تقدم هذه المقالة قيمة تفسيرية لفهم الأسس الاجتماعية والسياسية للحرب، فضلاً عن حدود الوساطة الدولية. وتكمن قوتها في تأطير أزمة السودان باعتبارها ذروة سلسلة طويلة من النيوليبرالية العسكرية، وليست انهياراً مفاجئاً. لذلك، يمثل هذا المقال تعليقاً سِيَاقِيّاً يترجم الرؤى الأكاديمية في دراسة عامة ملتزمة تربط بين وجهة النظر الخبيرة والخطاب المدني.

القسم الثاني - الكلفة البشرية الموثقة

القدال، م. م. س.، وجليد، ر. (2024). بحث في النزوح: أثر الحرب على التعليم العالي ومجتمع البحث الأكاديمي في السودان (معهد الأخدود العظيم). أُسترجع من https://riftvalley.net/wp-content/Research-in-Displacement-/09/2024/uploads pdf.291024-English_FINAL-update

Elgadal, M. M. S., & Glade, R. (2024). Research in displacement: The impact of war on Sudan's higher education and academic research community (Rift Valley Institute). Retrieved from https://riftvalley.net/wp-content/Research-in-Displacement-/09/2024/uploads pdf.291024-English_FINAL-update

يعكس هـذا التقريـــر (المتاح باللغتين العربيـــة والإنجليزية) الخراب المؤسسي والمعرفي الناجم عن الحرب، ويُقيّم حجم الضرر الذي لحق بمؤسسات التعليم العالي السودانية، ويدرس كيف استمرت هذه المؤسسات في العمل رغم الصعاب. كما يوثّق تجارب الأكاديميين والطلاب النازحين الذين يسعون جاهدين للاستمرار في عملهم وإعادة بناء حيواتهم داخل السودان وفي الدول المجاورة. كان السودان، قبل الحرب، يضم 39 جامعة حكومية و٢٥ جامعة خاصة، تستوعب ما لا يقل عن 700,000 طالب مسجّل وأكثر من ١٤,٠٠٠ محاضر. ويشير التقرير إلى أن تأثير الحرب كان هائلاً، حيث تركزت معظم هذه المؤسسات في الخرطوم. وبينما تمكنت المؤسسات الحكومية من مواصلة عملياتها من خلال المنصات الإلكترونية وإعادة التوطين، اضطرت الجامعات الخاصة إلى حد كبير إلى التوقف عن العمل أو تقليص حجم عملياتها أو الانتقال إلى الخارج.

استخدمت الباحثتان منهجاً متعدد الحدود جمع بين العمل الميداني النوعي في أربع مدن رئيسية هي القاهرة وأديس أبابا وجوبا وكمبالا، واستبيان إلكتروني جمع 92 استجابة من أكاديميين من أكثر من ٢٠ مؤسسة، كما دمجوا المقابلات الفردية والجماعية مع الطلاب وأعضاء هيئات التدريس، والمشاورات مع المسؤولين الحكوميين. كما استفادت المؤلفتان من خبرتهما الشخصية ومعرفتها بالنظام التعليمي السوداني الذي كانتا جزءاً منه عند اندلاع الحرب.

ويخلص التقرير إلى أنه رغم الاضطراب الكارثي الذي لحق بنظام التعليم العالي في السودان، فقد أظهر المجتمع الأكاديمي مرونة ملحوظة من خلال التنسيق القاعدي والتكيف الرقمي. ويوصي التقرير بأن تتجاوز الجهات المانحة الدولية والهيئات الإقليمية نهج المساعدات الطارئة قصيرة الأجل، وأن تقدم دعماً منظماً طويل الأمد للباحثين والمؤسسات المتضررة. كما يدعو إلى حماية السجلات الأكاديمية ودمج الباحثين السودانيين في شبكات المعرفة العالمية لضمان استدامة مستقبل البلد المعرفي.

القسم الثالث - التدويل والجغرافيا السياسية

زيدان، ي. (2025). النزعة الإثنية المرتزِقة في قوات الدعم السريع السودانية ومنطقة الساحل العربي في أفريقيا. الحروب الصغيرة والتمردات، منشور إلكتروني مسبق، 1-24. استرجع من

09592318.2025.2576673/10.1080/https://doi.org

Ethno-mercenarism in .(2025) .Zaidan, Y Sudan' s RSF and the Sahelian Arab Belt in Africa. Small Wars & Insurgencies, Advance online publication, 1–24. Retrieved from 09592318.2025.2576673/10.1080/https://doi.org

تتناول هذه الورقة البحثية صعود «النزعة الإثنية المرتزقة» في السودان، وهي ظاهرة يصفها الكاتب بأنها «تعبئة مسلحة مدفوعة بشبكات قبلية عابرة للحدود ومكاسب مادية واضحة»، مما يسمح لمنظمات شبه عسكرية بالعمل عبر الحدود بدعم من جهات إقليمية. وتجادل الدراسة بأن تجنيد الميليشيات العربية العابرة للحدود ليس مجرد نتاج أيديولوجيا أو هجرة، بل مظهر معقد للنزعة الإثنية التي تتوسّل الارتزاق مدفوعة بانهيار سلطة الدولة، والأزمات البيئية، وعسكرة المجتمعات الرعوية. وتؤكد أن دراسة هذه الميليشيات تتطلب إطاراً تحليلياً جديداً لمعالجة صعود الحركات المسلحة غير النظامية العابرة للحدود. وتسعى الورقة إلى دراسة تكوين قوات الدعم السريع، واستراتيجياتها في التجنيد، وسلوكها في ساحة المعركة، وسياستها الميليشيويَّة، وديناميكيات الأمن الإقليمي.

تستند الورقة إلى ملاحظات المؤلف الميدانية المباشرة من الخرطوم خلال بداية نزاع عام 5 (كان المؤلف متواجداً في الخرطوم وقتها)، بالإضافة إلى مقابلات غير رسمية مع مدنيين وأفراد مرتبطين بقوات الدعم السريع. كما استقت رؤى إضافية من خلال رصد منصات التواصل الاجتماعي. وتستخدم الورقة أيضاً بروتوكول تحقق مفتوح المصدر.

تخلص الورقة إلى أن قوات الدعم السريع تُمثل دراسة حالة ذات ثقل تحليلي بشأن تحوّل الميليشيات غير النظامية إلى جهات فاعلة تتحدى الدولة. ويُعزى ذلك إلى جذورها التي تعود إلى الميليشيات القبلية، وتكيُّفها مع التدهور البيئي، واستغلالها للشبكات العربية العابرة للحدود التي ساعدت قوات الدعم السريع على حشد الموارد والمقاتلين من خارج البلد. ويُطلق المؤلف على هذا النموذج اسم «الارتزاق الإثني»، وهو نموذج قائم على الشبكات الإثنية/القبلية العابرة للحدود؛ والحوافز المادية (الأجور، والغنائم، والنفاذ إلى ريع اقتصاد الحرب)؛ والتحلل من الارتباط الكامل بدولة بعينها؛ والعوامل اللوجستية الخارجية المُواتية (تغير المناخ، ودعم الإمارات العربية المتحدة). ويُبيّن المؤلف ثلاثة دلالات بالنسبة لصانعي السياسات والجهات الفاعلة الدولية: 1) يجب أن تتجاوز الاستجابات لجماعات مثل قوات الدعم السريع نماذج مكافحة الإرهاب، لأن هذه الجماعات تمثل قوة شبه مؤسسية لها جذور في شبكات الزبائنية الإقليمية والشرعية القبلية والاقتصادات الاستخراجية؛ ٢) يجب أن يصاحب دعم الدول الهشة استثمارات في استعادة مؤسسات الحكم القبلي التقليدية والأنظمة العادلة في مجال الأراضي ؛ و٣) إنفاذ أطر لإدارة تنقل الرُحّل على المستوى الإقليمي.

القسم الرابع - مسرح الحرب: تحليلات تكتيكية وجغرافية باستخدام بيانات الأقمار الصناعية وبيانات النزاعات.

تايسون، ك. (أغسطس 2024). جرد للطائرات المسيّرة الأجنبية في الحرب الأهلية في السودان. مشروع التهديدات الخطيرة. اُسترجع من

https://www.criticalthreats.org/wp-content/uploads/An-Inventory-of-Foreign-Drones-in-pdf.1-99s-Civil-War%80%Sudan%E2

August). An inventory of ,2024) .Tyson, K foreign drones in Sudan' s civil war. Critical Threats Project. Retrieved from https://www.criticalthreats.org/wp-content/uploads/An-Inventory-of-Foreign-Drones-in-pdf.1-99s-Civil-War%80%Sudan%E2

يحلل مشروع التهديدات الخطيرة (AEI) النزاع السوداني، انطلاقاً من منظور الأمن القومي الأمريكي، باعتباره ساحة معركة استراتيجية، حيث يشكل انتشار تكنولوجيا الطائرات المسيّرة وعدم الاستقرار الإقليمي تهديدات مباشرة للمصالح الأمريكية. ويقدم التقرير الموجز لمحة عامة عن الجهات الأجنبية الداعمة لأطراف النزاع في أغسطس 2024، ومصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في البلد، بما في ذلك إيران وروسيا والإمارات العربية المتحدة.

يستعرض التقرير ويحلل ترسانة الطائرات المسيّرة التي تسيطر عليها كلتا الجهتين. فبينما تلقت القوات المسلحة السودانية طائرات مسيّرة من إيران، وأخرى تركية الصنع من مصر، تعتمد قوات الدعم السريع على شبكة توريد متطورة مرتبطة بدولة الإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن قوات الدعم السريع تستخدم قدراً كبيراً من التكنولوجيا الصينية. وتشمل ترسانة القوات المسلحة السودانية أنظمة إيرانية مثل مهاجر 6، وأبابيل 3، وزاجل 3؛ ودعماً تركياً/مصرياً بمعدات مثل طائرات بيرقدار TB٢؛ إلى جانب أنظمة روسية. وتشمل ترسانة قوات الدعم السريع طائرات وينغ لونغ 11 الصينية، وطائرات مسيّرة تجارية مُسلّحة صينية الصنع، مثل DJI وأوتيل. وهذا التقرير مفيد في فهم جانب رئيسي من جوانب تدويل الصراع، إذ يُحوّل السرد من كون الصراع صراع داخلي على السلطة فحسب، ويُبيّن كيف أن التكنولوجيا الأجنبية قد «مزّقت» السيادة السودانية حيث جعلت أمن البلد يعتمد على المعدات العسكرية والنفوذ الأجنبيين.

عرض ندوة

الســـودان وتدفقـــات الســـلاح
إمداد وتحويل غير مشروعين

إعداد فريق التحرير

أصبح السودان ساحة تتقاطع فيها المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية ودوائر كثيرة؛ حيث يُغذِّي الفساد شبكات السلاح، ويُطيل أمد الحرب، ويضاعف من معاناة السودانيات والسودانيين. هذا التقرير الموجز يستعرض أهم المعلومات التي وردت في ندوة التحالف السوداني لمكافحة الفساد بشأن تدفقات السلاح إلى ساحة الحرب في السودان، ودور الأطراف الإقليمية والدولية في انتشار السلاح عبر تصديره وتحويله بطرق غير مشروعة بغية استكشاف سبل وقف هذه الإمدادات غير المشروعة لكفالة حماية المدنيين وسبل المساءلة. وتجب الإشارة إلى أن الندوة ناقشت موضوعات أوسع تشمل غياب المساءلة وانتشار السلاح في شرق السودان؛ وتقنين التدفقات غير الشرعية للسلاح؛ ومنظورات المجتمع لانتشاره؛ وعودة الجماعات المسلحة القديمة؛ والأبعاد الإقليمية والدولية للنزاعات بشرق السودان. لم يكن الهدف من المنتدى توصيف الأزمة فقط، بل محاولة فهم الروابط بين انتشار السلاح والفساد واستمرار الحرب بهدف الإسهام في كسر هذه الحلقة المُفرَغة.

أَظهَرَت مداخلات المتحدثين أن قضية السلاح في السودان ليست مجرد مسألة أمنية ضيقة، بل عقدة تتشابك فيها ديناميكيات الفساد والموارد الطبيعية والتدخلات الإقليمية والأسواق العالمية. وامتد النقاش إلى تحليل مسارات الإمداد، وانتهاكات القانون الدولي المرتبطة بالسلاح وتجارته، وشبكات التهريب والفساد الداخلية، إضافة إلى دراسة حالة شرق السودان وما تحمله من خصوصية استراتيجية وجيوسياسية.

خلصت المناقشات إلى ضرورة كسر دورة السلاح - الفساد - الموارد. وهذا يتطلب مقاربة شاملة منها الإصلاحات الداخلية السياسية والقانونية، والتعاون الإقليمي عبر تفعيل أدوار المنظمات الإقليمية، والضغط الدولي الفَعَّال لسدّ قنوات الإمداد غير المشروع، بالإضافة إلى تعزيز أصوات المجتمع المدني والمجتمعات المكتوية بنيران الحروب.

خريطة تدفق الأسلحة: مصـــادر متنوعـة ومسـارات ملتويـــة

أثبتت التحقيقات، لا سيما تلك الصادرة عن منظمة العفو الدولية، أن الأسلحة والذخائر الحديثة تتدفق إلى طرفي النزاع (القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع) عبر مسارات معقدة. والفاعلين الأساسيين في هذا المشهد:

١. الصين والإمارات:
وثّق تقرير منظمة العفو الدولية (انظر قائمة القراءات أدناه) استخدام قوات الدعم السريع قنابل جوية موجهة من طراز Norinco-0·-GP صينية الصنع، باعتها الصين للإمارات التي قامت بتحويلها إلى قوات الدعم السريع. كما رُصدت مدافع «هاوتزر» صينية الصنع Norinco 100 وصلت إلى قوات الدعم السريع عبر المسار الإماراتي ذاته، إذ أن الإمارات هي الدولة الوحيدة التي استوردت هذا النوع من السلاح، وبالتالي هي الناقل الوحيد المحتمل له.

٢. تركيا:
صدّرت شحنات ضخمة بين عامي 2020-2023 شملت نحو 239,000 بندقية صوت و26 مليون طلقة، جرى تحويلها داخل السودان إلى أسلحة فتاكة لصالح القوات المسلحة.

٣. روسيا وصربيا:
رُصد توريد بنادق MK من شركة كلاشنيكوف كونسيرن الروسية، بالإضافة إلى ذخائر وأسلحة صغيرة من صربيا.

٤. التكنولوجيا الفرنسية:
ظهر دمج نظام «جاليكس» Galix الفرنسي في مدرعات «نمر عجبان» الإماراتية التي تستخدمها قوات الدعم السريع، مما يعكس تداخل سلاسل الإمداد الدولية في النزاع.

آليات تحويل السلاح: من مدنـــي إلـــى فتـــاك

أتاحت الثغرات القانونية والفساد الإداري تحويل الأسلحة من مساراتها المشروعة إلى ساحات القتال مما ساعد على استمرار الحرب. ويشمل أنماط هذا التحويل:

- من المجال المدني إلى العسكري: استيراد أسلحة، مثل بنادق الصيد، تحت غطاء الاستخدام المدني ثم تعديلها عسكرياً. وكذلك تحويل الأسلحة غير الفتاكة إلى أسلحة فتاكة مثل تعديل بنادق الصوت وذخائرها وتحويلها إلى أسلحة وذخائر حية فتاكة مثل الشحنات التركية أعلاه.

- التسريب من المخزونات: سرقة المخزونات الوطنية أو بيع الجنود لأسلحتهم أو الأسلحة التي غنمتها قواتهم بصفتها غنائم شخصية نتيجة لانهيار هياكل الدولة وضعف إجراءات المراقبة وإدارة المخزون الوطني داخل القوات النظامية.

انتهـاكات القانون الدولـــي وغيـــاب المساءلة

هناك انتهاكان رئيسيان للقانون الدولي على يد القوات المتحاربة يمثلان خرقاً لصكوك دولية ملزمة:

1. انتهاك قرار مجلس الأمن 1595 الصادر منذ عام 2005 بشأن حظر الأسلحة على دارفور ويشمل:

- توسيع حظر توريد الأسلحة ليشمل جميع أطراف النزاع في دارفور، بما في ذلك الحكومة السودانية، وليس فقط الجماعات غير الحكومية.
- حظر بيع أو توريد الأسلحة والعتاد العسكري إلى جميع الأطراف في دارفور.
- حظر تقديم المساعدة التقنية أو التدريب أو الدعم المالي المتعلق بالأنشطة العسكرية في الإقليم.
- فرض قيود على نقل المعدات العسكرية إلى دارفور دون موافقة مسبقة من لجنة العقوبات.

2. انتهاك الدول المُصدّرة الأعضاء في اتفاقية الاتجار بالأسلحة للمادة 7 من معاهدة تجارة الأسلحة التي تنشئ التزاماً قانونياً على الدول بإجراء تقييم مُسبق للمخاطر قبل تصدير الأسلحة، وتمنع الترخيص إذا وُجد خطر راجح باستخدامها في انتهاكات جسيمة أو جرائم دولية، مع إيلاء اهتمام خاص للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وهي تُعد من أهم مواد المعاهدة لأنها تُحوّل مبادئ المسؤولية الدولية إلى معيار عملي مُلزم في قرارات تصدير الأسلحة. وبحسب تقرير منظمة العفو الدولية المذكور أعلاه، فإن الدولتين العضوين في الاتفاقية اللتين ثبت توريدهما السلاح إلى السودان أثناء الحرب هما الصين وصربيا.

1 الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). معاهدة تجارة الأسلحة. مكتب شؤون نزع السلاح. https://tinyurl.com/4aauyrwe.

شرق السودان: سوق رمادي للســـلاح

حذر أحد الباحثين في الندوة من أن شرق السودان، رغم بعده النسبي عن المعارك، أصبح سوقاً رمادية للسلاح. وقد أدى تقنين تسليح المدنيين عبر المقاومة الشعبية إلى شرعنة الفوضى، حيث تداخلت الأسلحة الموزعة رسمياً مع المهربة. وتشمل الممارسات الشائعة في السوق الرمادية التحايل عبر دول وسيطة لإخفاء الوجهة النهائية للسلاح، وتزوير أو إساءة استخدام شهادات المستخدم النهائي، واستخدام شركات واجهة أو وسطاء دوليين لتضليل السلطات، وتصدير أسلحة إلى دولة لا تخضع للحظر المباشر، مع علم سلطاتها بإعادة توجيهها إلى منطقة نزاع.

قراءات ذات صلة مباشرة بالندوة:

1. منظمة العفو الدولية. (2024، يوليو). أسلحة جديدة تؤجج النزاع في السودان.
https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2024/08/AFR5482522024ARABIC.pdf
2. منظمة العفو الدولية. (2025، مايو). السودان: التعرف على أسلحة صينية متطورة قدمتها الإمارات. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/05/sudan-advanced-chinese-weaponry-provided-by-uae-identified-in-breach-of-arms-embargo-new-investigation/
3. طه، خ. م. (2024، يونيو). انتشار السلاح: نذر الحرب القادمة في شرق السودان. المرصد السوداني للشفافية والسياسات. https://tinyurl.com/3n23s3s3.
4. الحاج، أ. (2025، أغسطس). الأبعاد الإقليمية والدولية للنزاعات بشرق السودان. المرصد السوداني للشفافية والسياسات. https://tinyurl.com/3t42nhfr.

قائمة مختارة بالتقارير الحديثة الصادرة حتى فبراير 2026، التي تغطي إمدادات الأسلحة من مختلف الدول:

1. Human Rights Watch. (2026, January). Sudan: World report 2026. Retrieved February 2026, from https://tinyurl.com/5d45vtk9.
2. UN Security Council. (2026, January). Final report of the panel of experts on the Sudan established pursuant to resolution 1591 (2005). (S/2026/XXX). Retrieved from UN Digital Library. https://tinyurl.com/2yj76dep.
3. Al Jazeera Investigative Unit. (2026, February). Sudan's drone revolution: How foreign tech changed the frontlines. Al Jazeera Media Network. https://tinyurl.com/yzp7wtj3.
4. Conflict Armament Research (CAR). (2025, December). Weaponry documented in the 2023-2025 Sudan conflict: A field dispatch. https://tinyurl.com/ufpnz32r.

وقَعت هذه الكتابة ضمن عددٍ سيّء الحظ من مجلة الحداثة السودانيّة التي كانت تصدر في الخرطوم عن مشروع الفكر الديموقراطي، ودار الحداثة للنشر. لأوّل مرةٍ تقلّد الشاعر أحمد النشادر منصب رئيس التحرير بعد اختيار الأستاذ شمس الدين ضوّ البيت -مدير المشروع- التنازل عنه تقديراً لدور النشادر في تأسيس المجلّة. احتوى العدد على أكثر من ٣٠٠ صفحة إذ أتى مزدوجاً، وعُنون باسم ملف العدد: «الثقافة والثورة». انتهيت من نصّ هذه الكتابة في العاشر من أبريل ٢٠٢٣م، وبعد انتهائنا من العدد يوم الخميس ١٣ أبريل، كان من المفترض أن يذهب إلى المطبعة يوم الأحد، ولكنّ قيامة الخرطوم قامت يوم السبت. والآن، يُشرّفني أن يُنشر أخيراً -بنسخة مُختصرة- في العدد الأول من مجلة زوايا، وهذه المقدّمة إشارة للقارئ بأن يأخذ في الحسبان سياق وزمان الكتابة، وربما لتذكّر الأحلام المُهدرة في سوق الحرب العالميّة الكبير.

في دُروب الفرد

عمليات مُسلّحة لثورة ثقافية

مأمون التلب

شاعر، كاتب ومحرر ثقافي

«لا توجد في تاريخ الإنسانية لحظة واحدة لم تقف فيها البشرية على أسس خاطئة، ولكن هذا لا يعني أنه من الضروري أن يكون الوصول إلى نهايات كارثية أمراً طبيعياً. لقد عشنا مثل تلك الفترات، ولا زلنا هنا، أليس كذلك؟». رواية «الثلج الرقيق» - نيفيل فيليكوفسكي.

ترجمة: د. غياث الموصلي. دار الحوار.

«الديمقراطية هي حق الإنسان في الخطأ»

الأستاذ محمود محمد طه؛ بتصرف.

خارطة الصراع الثوري

ما الثمن الذي يجب أن ندفعه لتحقيق ثورة ثقافية عالمية، يمكنها، من خلال الفن والفكر والعلم، من خلال المعرفة، أن تُهيئ تربة لإنبات عالم جديد خلال الخراب المقبل القاسي؟ حسناً؛ علينا أن ندفع أجسادنا، ثوراتنا تماماً، أوطاننا، وما يُسمّى بالسيادات الوطنية، بدوننا وأنظمتنا، وحتى بهوياتنا.

لقد تبدّى لنا واضحاً من خلال تجربتنا العميقة، خلال ثورة ديسمبر المجيدة، وحتى اليوم؛ مدى خطل ووهم قدرة الشعوب على إعادة صياغة تاريخها، ومن ثمّ تأريخ العالم من حولها، دون أن تتخلى عن حدودها الوطنية بالذات، وتخلع عنها وهم الانفصال عن العالم. ربما، لوهلة استمرت خلال اعتصامات المدن والمراكز أمام القيادة العامة، يشعر الإنسان بأنه انفصل عن العالم، وأن قدرة الجموع الثائرة لا تفوقها قدرة أبداً؛ لكن بمجرّد وقوع المجزرة الوقحة تبرز كلّابات العالم وهيكله المترابط، حيث يُنتزع العضو الذي يُعتبر مُسرطناً، ومن ثم تأتي العلاجات الكيميائية المؤلمة البطيئة؛ جلسة وراء جلسة، يتمدَّد الشعب المريض بثورته على منصة العالم الجراحية، إذ لا يمكنك أن تعود إلى «الأسرة الدولية» و«أسواقها» بهكذا جسد ثائر. تبدأ عمليات تأديب والتربية بمواد التحالفات العالمية التي لم تعد ترتكز على أيديولوجيات حتى، وإنما إلى ترابطات شحيحة لن تتمكن شعوب العالم من فهم منطقها أبداً، إذ هي حقوق الإنسان، الديمقراطية والتقدم، وهي مقاومة القطب الرأسمالي الواحد من قبل قوى عظمى تتضخم بدماء باردة، وهي سوق السلاح بالأخرى، هي كذلك التهجيرات البشرية الهائلة فراراً من الحرب والفقر والمسغبة.

هل هزمت الثورة؟

إن تناولناها بالقراءة التاريخية السياسية الواقعية، وبتعريفنا للثورة ذاته، فهي مهزومة لا محالة. لقد شبعت هزيمة، ولا أشد دليلاً على ذلك من نظرات الشابات والشباب عندما تُذكر أسماء السياسيين أمامهم، وعجينة الخيانة/ الطهارة الثورية التي كُوِّنت خبزاً يومياً لجوع العقول! إذ هي، في بعدها السياسي، كانت وستظل ثورة جسدية. لا يأمل سياسيونا وقادتنا اليوم في أي تغيير ثقافي وفكري، إذ يتجاوز ذلك خيالهم المحدود، وقدرتهم، أصلاً، على الحركة. إن العنكبوت الكوني يلفهم في تكويرة صغيرة جداً هي طموحاتهم السياسية، ورغبتهم الصادقة (الساذجة؟) في النهضة بـ «الوطن».

أي وطن فعلاً؟ بل وطن من؟ هل تعني هذه الكلمة شيئاً، فعلاً، في عالم اليوم؟ لنكن واضحين مع أنفسنا ولو لمرة واحدة! لم نعد على كوكب الأرض المخطط في الخرائط المدلوقة على نشرات الأخبار وأوهام الإعلام، إننا في «الأطلس»، ذلك المتدرج ما بين البني والأزرق والأخضر، أي الذي يُرى من الفضاء الخارجي، حيث تسبح الأقمار الصناعية والنساء والرجال ذوي الخوذات.

الموت والهزيمة

الشعور بالهزيمة أيضاً يأتي من يقين الموت، فترة بقائنا القصيرة، يُلحِقُ الإنسان ظلماً كبيراً بنفسه عندما يُمنيها بالشهادة على نصر عظيم وكبير للإنسانية. تحديداً في هذا العصر، تبدو لنا انتصارات الماضي الإنسانية ملهمة بصورة لا تُوصف؛ نقرأ عنها في الكتب، نراقبها في الأفلام كما نشاهد حلماً؛ في عالم اليوم تعيش الإنسانية في الخيال. إنها ملهمة بالضبط لأنها لم تعد تتحقق إلا للحظات خاطفة هائلة - اعتصامات المدن والقيادة - تمنح البشرية دفعة جديدة في طريق الجحيم العالمي.

لقد استبدلنا نظام حكم بنظام حكم - حتى وإن أصبح ديمقراطياً في أفضل الأحوال - ولم يعن ذلك سوى «تغيير» في الملكية، كما يحدث مع كل ثورة جسدية، ولكن من ناحية التأثيرات الفكرية على المجتمع فقد حدثت تحولات هائلة، وأسئلة أصبحت عامة، كقضايا التعدّد الثقافي

والدين، وقضايا المرأة، والشباب. إن مجرد الخلاف الحاد الناشب حول هذه القضايا، ووعورة الصراع المشتعل ما بين أطراف متعددة، هذه الحيوية، حتى وإن كانت جارحة، وحدها إنجاز عظيم. هذا الإنجاز حدث عملياً خلال الثورة، بأن تقدمت المرأة ركبها بل أطلقتها زغرودة في الهواء، وقدمت الشابات والشباب أرواحهم، وقد انتبه الناس في الخرطوم لوجود «سودان آخر»، بل إن هناك اعتصاماً في (مكان يُسمى) «نيرتتي».

إن وضعنا ثورة ديسمبر في خريطة الصراع الثوري العالمي المستمرة، فإننا سنجدها في موقع جليل مؤثر، إن مآلاتها السياسية المخيبة للآمال بالتحديد ما سيُخلدها في الطريق العالمي. منها نتعلم بأن تغيير بلداننا فقط لم ولن يكون حلاً لمعضلة الدولة والسلطة أبداً. اليوم لا سلطة ولا دولة، وهذه واقعة. ستتراكم هذه الثورات والمعارف حول طريقة عمل هياكل النظم العالمية المتحاربة، ونطاحتها المتعلقة بمصائر شعوب العالم. إن الهزال الذي أصاب جسد «الأمم المتحدة» لا يُصدق، حتى أصبح «قلق» أمينها العام «العميق» نكتة اليوم.

فيما مضى من أثر ثقافي

التغيير الثقافي كان ولا يزال هو الطريق المأمون دائماً، لقد كان الشعلة الوحيدة التي لم تنطفئ ولا للحظة إبان عهد الإظلام الكامل ما بين 1989-2019م. كانت المقاومة الثقافية تعرف أهدافها جيداً، ويمكننا أن نلخصها في جملة واحدة: تحرير الفرد. لم تكن تستهدف الجماهير أبداً - كما تعمل الحركات السياسية - كانت تستهدف الأفراد. وقد كان ذلك مؤثراً، منذ الملفات الثقافية في تسعينيات القرن الماضي، مروراً بتجارب العمل الثقافي في مؤسسات ثقافية مؤثرة كمركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، مركز عبد المجيد إمام - تمثيلاً وليس حصراً - مؤسسات عريقة كاتحاد الكتاب السودانيين، وصولاً لمشروع الفكر الديمقراطي وسلسلة قراءة من أجل التغيير ومجموعات القراءة، الشعراء وفعاليات «منتدى مشافهة النص الشعري» في الشوارع والمنتديات، ثم الاجتماعات العظمى مثل «مفروش» جماعة عمل الثقافية الذي أحدث خللاً جمالياً وذهنياً وتحوّر وتبدلت أشكاله، حتى رافقت أغلبية فعاليات اليوم مفاريش ومفاريش، حتى مفاريش القيادة العامة واعتصامات المدن.

الذي يكتب هذه السطور قد تحرر بهذا الأسلوب، بتمرير كتاب من يد إلى أخرى. لقد اكتشفت أننا خُدعنا خديعة مربحة! في عصر طفولتنا شهدنا حدثاً مذهلاً حقاً.

بدايات التسعينيات - لم نكن نشعر به البتة ولكنه كان يحدث، ويمكنني أن أراه الآن: (إن كانت هنالك جريمة حدثت في السودان، مُخفيّة عن أعين سكان السودان وأعين العالم، تبكي في ظلام كوابيسها؛ فهي جريمة الحرب المكثفة ضد المعرفة، بذريعة قدرتها على تخريب أذهان النساء - أولاً - والرجال - ثانياً - ونشر أفكار لثقافات لا يضيرها شيء سوى اختلافها عن ثقافتنا اختلافاً خلاقاً. (..) فُتّشت بيوت، صودرت كتب، وحطمت السينما وهيئاتها الفعالة بضربات قاتلة، وفُقِدَ الفنانون والأدباء والمثقفون والعلماء من وظائفهم في كل مكان؛ حدث تطهير أيديولوجي لكل خصوم فكر «الكيزان»، إضافة، بالطبع، إلى تشويه المناهج التعليمية تشويهاً ممنهجاً، ثم بضربة واحدة، خُلعت مؤسسات الثقافة بالدولة، وأغلق اتحاد الكتاب السودانيين المنتخب في الثمانينات، وصودر داره المتربع قرب مقرن النيلين!

الخديعة شعرت بها أكثر عندما عثرت على ديستوفيسكي! سؤال يمكن أن يذهل الإنسان في كل مكان: هنالك ما يُسمى بالأدب إذاً؟ وكيف لم نجده وأين ذهب؟ إن «التغيير الجذري» الحقيقي يحدث هكذا؛ بأن تذهب إلى كشك الصحف في أيام معينة، عندما تصدر الملفات الثقافية: كان الملف الثقافي حينها يتوسط الصفحات، أي أن بإمكانك أن تستله استلالاً، تلقي ببقية الصحيفة وتذهب إلى العالم؛ ملفات الشاعر الصادق الرضي، المحرر

الثقافي أسامة عباس، تلك المتجاوزة للحدود والمُرسخة لما هو إنساني وكوني. رأيت في فعل التحرير الثقافي عملاً جليلاً، إذ بيدك أن تنشر الأفكار والثقافة الجديدة، لأجيال وأسماء جديدة. لقد رأينا أسماءنا في الصحف بفضلهم، وبذلك كان توجهاً للعمل الثقافي من خلال هذه النافذة الصغيرة الشاسعة.

لقد كتبت السودانيات والسودانيون كتابات هائلة تملأ اليوم أرشيف دار الوثائق القومية، إن التحولات التي أحدثتها هذه الكتابات، وتلك الترجمات، على الأفراد لتحولات غير مرصودة، لكنني كنت شاهداً عليها بوضعي محرراً ثقافياً طوال 15 عاماً. رأيتهم يخرجون ويخرجون أرواحهم وأرواحهم في الأوراق، ويبثون أحلام التحرر من كل الحدود، حتى الوطنية منها، وهكذا حرروا وحرروا أفراداً عديدين أصبحوا قادة وربما شهيدات وشهداء، دائماً ما ننظر إلى الراحلين بأرواحهم كقيادة وحيدة للثورة، ودائماً ما أقول أن قياداتنا قد اغتيلت عمداً في وضح النهار. إن وجود شخص مثل الأستاذ كمال وداعة، بكتبه، في الزاوية المناسبة تماماً لقدر حياتك، أو ياسر الفول في التسعينيات ومكتبة الزهراء لصاحبها إبراهيم في البوسطة أمدرمان؛ إن تأثير هؤلاء شمل الآلاف من الأفراد الباحثين عن «العدالة» و «الجمال» و «الحق» و «الحياة»، ناهيك عن استعداد الطيب المشرف أن يخترع، بأبسط الوسائل، ومن جيبه الخاص، مساحة كمجلة البعيد الإلكترونية، أو كما تقدمت بنات وأولاد بورتسودان والشرق عبر مجلة عالية الإجادة مثل «جيل جديد»، وانظر لهكذا تسمية خرجت من جدران جامعة البحر الأحمر لفضاء العالم الرحب. هاتان التجربتان - البعيد، وجيل جديد- (كأمثلة) أثبتتا أن ما يراه السودانيون يتجاوز حدودهم كسودانيين، شعراء وفنانين. لقد استقبلت هذه المنصات كماً هائلاً من الإبداع المكتوب باللغة العربية، بل كانت لهم مغامرات باللغة الإنجليزية، مغامرات تستحق النظر.

كان هنالك أرشيف كامل لموقع عظيم سُمي «سودان للجميع». بمبادرة وتأسيس من أساتذتنا، على رأسهم الراحل التشكيلي والمفكر العظيم عبد الله بولا، نجاة محمد علي وحسن موسى. في تلك المساحة التي أبرزت حقيقتنا، كنا نتعلم وندرس كطلاب في أحياء العالم السفلية.

أين اختفى كل ذلك؟ أليس سؤالاً جيداً؟ حسن، ببساطة: لقد أصبح العمل الثقافي شعبياً، اندلعت الفنون واحتلت الشارع، وانخرط الفنانون في إنشاء غاليريهاتهم. جاء جيل جديد، و«أشرق قمر» جديد، واحتلت الألوان جدران المدن.

مرة أخرى: هل هُزمت الثورة؟ أقول إن الثورة لم ولن تُهزم إن نظرنا إليها بعين جديدة، ديمومتها الفكرية في خريطة الثورة العالمية الزاحفة بألم شديد. إن الوحشية الفجة الصريحة والمباشرة التي تَسِمُ عالم اليوم لا يمكن أن تُهزم بثورةٍ داخل حدود -مطلق حدود- إذ (تعمل الثورة الثقافية بطرق غامضة) وسرية، لا ترتجي مقابلاً ولا ترجو تطبيباً للجراح؛ يستهدف الأفرادُ أفراداً آخرين، على أمل أن يَخرُجَ المجهول الذي فيهم.

في الختام، أستعيد في ما يلي مقتطفين حول رؤيتي للثورة عندما كنتُ أنتمي لفئة «الشباب»، وقد انتقدتُ ما سميته «أيديولوجيا الشباب» حينها، والنظر للثورة بوصفها عملية محلية وطنية بحتة. وأرجو أن ترفقوا، بصفتكم قراء، ببعض الآمال العراض التي تنتاب العمر الشاب وأنتم تطالعونهما هنا وهناك. يُمكن للقارئ أن يعود إليها من خلال الروابط التالية على مدوّنتي الشخصيّة:

تنقيب الظلام: ظُلم الثورة، نُشرت في الرأي العام فبراير ٢٠١٤م:

---

http://teenia.blogspot.com/2014/02/blog-post.html

دكتاتوريّة سلاح الحياة، نُشر في صحيفة الأحداث (ملف تخوم الثقافي)، أغسطس ٢٠١٣م

http://teenia.blogspot.com/2013/08/blog-post_15.html

مارس 2023م

هامش

محبة الأعداء بالثقافة، ورقة للكاتب، 2012م

https://www.google.com/search?client=safari&rls=en&q=مأمون+التلب+محبة+الأعداء+بالثقافة&ie=UTF-8&oe=UTF-8

مأمون التلب، شاعر، كاتب ومحرر ثقافي

Zawaya زوايا

دعوة للمساهمة

فـــي العدد القادم من مجلة زوايـــا

يسر «زوايـــا» الإعلان عـن فتـــح باب استقبال أوراق بحثية قصيـــرة ومقالات لعددها القـــادم المعنون:

أمن البحر الأحمر

السودان والإقليم الأوسع

يفحص العدد البحر الأحمر باعتباره ممراً جيوسياسياً واقتصادياً وأمنياً حيوياً، من خلال استكشاف كيف يصيغ الفاعلون المحليون والإقليميون والدوليون مشهده المتوّار بالتطورات. لقد أصبح البحر الأحمر أحد أكثر الممرات المائية محطاً للتنافس في العالم؛ فمن الديناميكيات الداخلية المتغيرة في السودان إلى طموحات دول الخليج والقوى العالمية، تقف المنطقة على تقاطع طرق التجارة والأمن والدبلوماسية. ويتطلع العدد القادم من «زوايا» إلى تفكيك الطبقات المركبة، وتقديم تحليلات تجسر الشقة بين البحث الأكاديمي ورؤى السياسات.

النطاق والموضوعـــات:

ترحب زاويا بالبحوث الأصيلة، وتحليلات السياسات، والمقالات التأملية التي تتناول المحاور التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

1. الموقع الاستراتيجي للسودان في أمن البحر الأحمر والحوكمة البحرية.
2. التنافس والتحالفات الإقليمية، التي تتضمن القرن الأفريقي، ودول الخليج، ومصر، وإسرائيل.
3. انخراط القوى الخارجية، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والإمارات والسعودية وتركيا والاتحاد الأوروبي.
4. أثر الديناميكيات السياسية السودانية: كيف تؤثر الاضطرابات السياسية والنزاعات العنيفة على دبلوماسية البحر الأحمر والتحالفات الإقليمية.
5. الوجود العسكري الأجنبي وسياسات القواعد العسكرية: كيف تؤثر التدخلات الخارجية في الأراضي أو المياه السودانية (مثل روسيا، الإمارات، تركيا، وتداعيات ذلك على السيادة).
6. الأبعاد الثقافية والتاريخية لإرث السودان على البحر الأحمر: شبكات التجارة التاريخية وأثرها على الهوية.
7. خصخصة الموانئ والاستثمار الأجنبي: الاقتصاد السياسي للتدخل الأجنبي في الموانئ السودانية.
8. السودان ورؤية الاتحاد الأفريقي للأمن البحري: تحديات مواءمة السياسات.
9. البحر الأحمر باعتباره كنزًا.

موجهـــات عامة:

- إرسال ملخص (بحد أقصى 250 كلمة) يوضح الحجة الرئيسية والمنهجية وصلة المادة المقترحة بموضوع العدد.
- يجب ألا تتجاوز الورقة الكاملة 1500 كلمة، كما تقبل المقالات القصيرة وكتابات الرأي (600-1000 كلمة).
- يجب إتباع أسلوب APA في التوثيق
- تقبل المساهمات باللغتين: العربية أو الإنجليزية.
- الموعد النهائي لإرسال لملخصات: 22 أبريل 2026.
- الموعد النهائي للأوراق الكاملة: 28 مايو 2026.
- ستُنشر المقالات المقبولة في العدد القادم من «زوايا» بنسختيه المطبوعة والإلكترونية. وقد يُدعى كتاب مختارون للمشاركة في حلقات نقاشية افتراضية تستضيفها المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً (SDFG).

لتسليـــم المواد والتواصل:

يرجى إرسال ملخصك والمساهمة الكاملة لاحقاً إلى البريد الإلكتروني:

zawaya@sdfg.ngo

Zawayalyoj

المجمـــوعة السودانيـــة للديمقراطيـــة أولاً

SUDAN DEMOCRACY FIRST GROUP

zawaya@sdfg.ngo

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً
Sudan Democracy First Group